ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074

سلسلة تقارير أسبار

رقم (434)

الأمن اللغوي: الواقع والتحديات والحلول

لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية

رقم الإيداع :
1446/3664

مركز أسبار
ASBAR CENTER
31 عامًا Years
منذ 1994 Since

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

أ. د. خالد الثبيتي

- نائب رئيس الهيئة الإشرافية

د. فهد الغفيلي

- **د. علي الوهيبي:** الأمين العام
- **د. سكينة الشيخ -** مساعد الأمين العام
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

- **لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية**
- د. فهد الغفيلي **(رئيس اللجنة)**
- د. معلوي الشهراني **(نائب رئيس اللجنة)**
- **أعضاء اللجنة*:**
- د. إيمان بنت علي المحمدي
- د. حسين بن لافي الجحدلي
- د. حمد بن عبد العزيز البريثن
- د. رياض بن محمد الشهري
- د. عادل بن عبد الرحمن العيد
- د. عبد الرحمن بن عبد العزيز الهدلق
- د. عبدالله بن إبراهيم المهنا
- أ.د. فوزية بنت محمد الدوسري
- د. لولوة بنت بريكان البريكان
- د. مشاعل بنت حمد العيسى
- د. نجوى العتيبي

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمَّ طرحها للحوار في ملتقى (أسبار) خلال شهر مارس 2025م، وناقشها نُخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أَثْرَوْا الحوار بآرائهم البنَّاءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (الأمن اللغوي: الواقع، والتحديات، والحلول)، وأعد ورقتها الرئيسة د. مشاعل العيسى، وَعَقَّبَ عليها كلٌّ من:أ.د. عبد العزيز الحميد، وأ.د. عبد الله المفلح، ود. بندر الغميّز، وأدار الحوار حولها أ.د. فوزية الدوسري.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسة	11
التعقيبات	35
المداخلات حول القضية	47
اللغة، وتأثيرها على تشكيل الفكر، والإدراك.	47
التداعيات الناجمة عن تراجع اللغة العربية، وسبل معالجتها.	48
الأمن اللغوي، والحفاظ على الهوية في ضوء التهديدات المعاصرة.	53
التجارب العالمية في حماية اللغات الرسمية: دروس مستفادة لحماية اللغة العربية.	56
اللغة العربية في عصر الذكاء الاصطناعي: التحديات، والفرص.	59
مبادرات سعودية، ودولية لتعزيز مكانة اللغة العربية.	61
تعزيز اللغة العربية من خلال الترفيه، والتعليم المبتكر.	64
دور اللغة العربية في تحسين التواصل بالقطاع الصحي.	65
أهمية اختبارات القياس لتعليم اللغة العربية، وتطويرها.	66
مكانة اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: رؤية إستراتيجية.	67
التوصيات	69
المصادر والمراجع	72
المشاركون	75

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية (الأمن اللغوي: الواقع، والتحديات، والحلول)، وأشارت د. مشاعل العيسى في الورقة الرئيسة إلى أن الأمن اللغوي يعد ركيزة أساسية في الحفاظ على الهوية الوطنية، وتعزيز التماسك المجتمعي، وأوضحت أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل؛ بل هي أداة فكرية، وثقافية تعكس قيم المجتمع، وتاريخه؛ مما يجعلها عنصرًا حاسمًا في تشكيل الهوية، والانتماء، كما أكدت أن الأمن اللغوي يتطلب وضع سياسات لغوية واضحة تدعم انتشار اللغة العربية في مختلف المجالات؛ لاسيما في التعليم، والإعلام؛ وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، والهيمنة اللغوية الأجنبية،وأشارت إلى أن ضعف السياسات اللغوية في بعض الدول العربية أدى إلى تراجع مكانة اللغة العربية؛ مما يستدعي تكاتف الجهود لإعادة الاعتبار لها، وضمان استمرارها؛ بصفتها لغةَ علمٍ، وثقافةٍ، وهويةٍ.

بينما أكَّد أ. د. عبد العزيز الحُميد- في تعقيبه- أهمية اللغة في توحيد الأمة، وتعزيز هويتها الوطنية مشيرًا إلى أن استهدافها يُعد وسيلة رئيسية يستخدمها المستعمر؛ وذلك لإضعاف الشعوب، واستشهد بقول الأديب مصطفى صادق الرافعي حول (العلاقة بين ضعف اللغة وانحطاط الأمة)، وقد برزت نماذج عديدة لمواقف الدول في الحفاظ على لغاتها، مثل:فرنسا التي تبنَّت سياسات صارمة لحماية الفرنسية من التأثيرات الأجنبية، ومن هذا المنطلق شدد الحُميد على ضرورة غرس الاعتزاز باللغة العربية لدى الأجيال الجديدة؛ وذلك من خلال تفعيل الأنظمة الرسمية، والتوعية بقيمتها التاريخية، وإبراز شهادات المستشرقين حول عظمتها، كما أكد أن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية يمثل الجهة الأنسب لرسم السياسات اللغوية داعيًا إلى التعاون بينه وبين المؤسسات الثقافية؛ وذلك لضمان مستقبل اللغة العربية، وتعزيز مكانتها.

في حين ذكر أ.د. عبد الله المفلح- في تعقيبه- أن قضية الأمن اللغوي العربي تتطلب تحليلًا معمقًا لأبعادها المختلفة،وتقديم توصيات عملية لمعالجتها، وأكد أن الجهود المبذولة لتحسين وضع اللغة العربية- غالبًا- ما تظل غير فعالة؛ لأنها تقتصر على التنظير، أو الخطاب التحذيري دون ملامسة الواقع، واقترح النظر إلى الأمن اللغوي من ثلاثة محاور: اللغة، وتعليمها، والإنسان العربي مع التركيز على ضرورة تطوير المحتوى اللغوي، وتحسين أساليب التدريس، ووضع سياسات لتعزيز الانتماء للعربية، كما شدد على البعد النفسي للأمن اللغوي؛ حيث يُعد ضعف الثقة باللغة عاملًا أساسيًّا في تراجع استخدامها، وأخيرًا رأى أن الاعتزاز بالعربية، والوعي بأهميتها سيؤدي إلى تقليل تأثير التحديات الأخرى على الأمن اللغوي.

بينما تطرق د. بندر الغميّز- في تعقيبه- إلى تعقيد عملية اكتساب اللغة الأولى موضحًا أنها تتأثر بعوامل بيولوجية،واجتماعية، ونفسية؛ حيث يولد الطفل بمقدرة فطرية على تعلم اللغة، لكن البيئة اللغوية هي العامل الحاسم في تشكيلها،وأكد أن الاكتساب اللغوي يمر بمراحل تبدأ بالمناغاة، ثم تتطور إلى الكلمات، والجمل، ويعد التفاعل الاجتماعي عاملًا جوهريًّا في تعزيز مهارات الطفل اللغوية، كما أشار إلى أن بعض التحديات، مثل: تعدد اللغات دون توازن، أو ضعف فرص التفاعل قد تؤثر على اكتساب اللغة الأم، وفي هذا السياق أبرز مفهوم الأمن اللساني الذي يرتبط بشعور الأفراد بالثقة في استخدام لغتهم دون تهميش مبينًا أن تراجع هذا الأمن يؤدي إلى ضعف مهارات القراءة، والكتابة؛ مما يؤثر على الهوية الثقافية، والتحصيل الأكاديمي، وأكد أهمية تبني سياسات لغوية داعمة، وتعزيز استخدام اللغة الأم في التعليم، والإعلام، وتوفير بيئة لغوية ثرية تضمن استدامة اللغة الأم، وتقوي الهوية الثقافية للأفراد، والمجتمعات.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور الآتية:

ومن أبرز التوصيات التي انتهى إليها المتحاورون في ملتقى أسبار حول القضية ما يلي:

1- تعزيز استخدام اللغة العربية:

2- تطوير المناهج، والبرامج التعليمية:

3- دعم البحث، والتطوير:

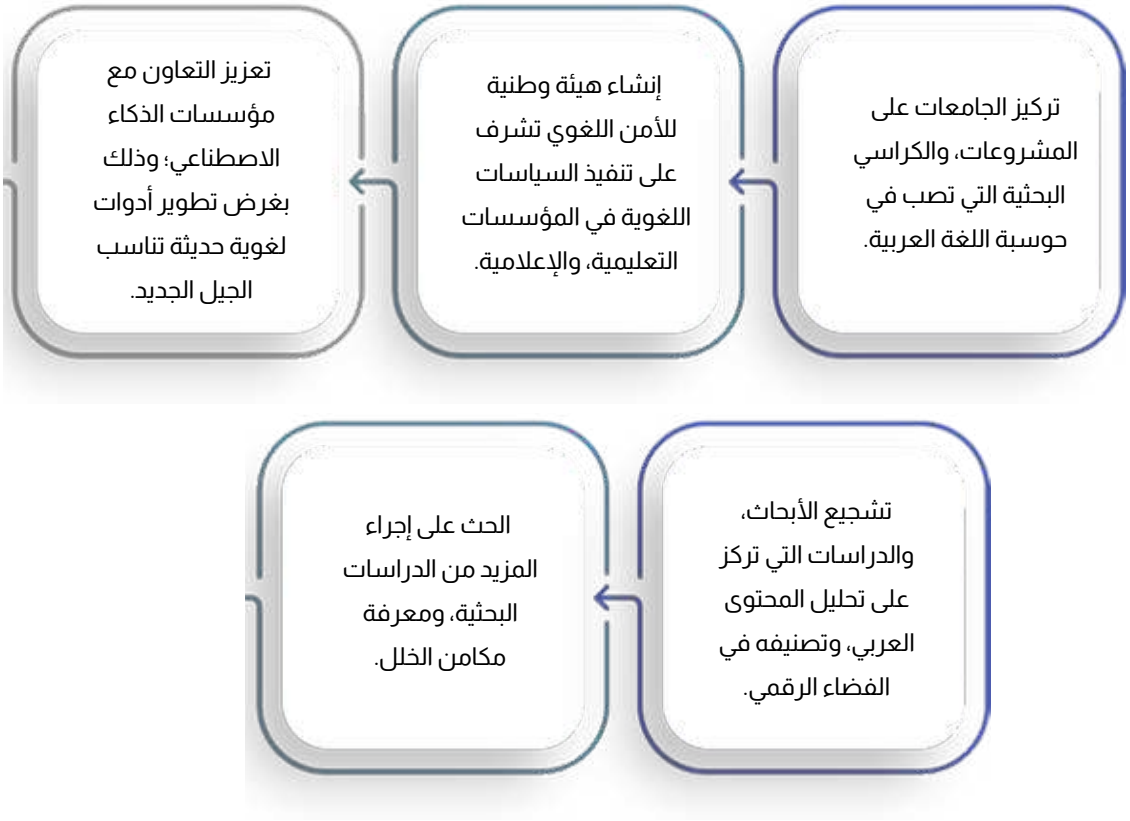

4- تحسين جودة المحتوى:

5- استراتيجيات التعريب، والمصطلحات:

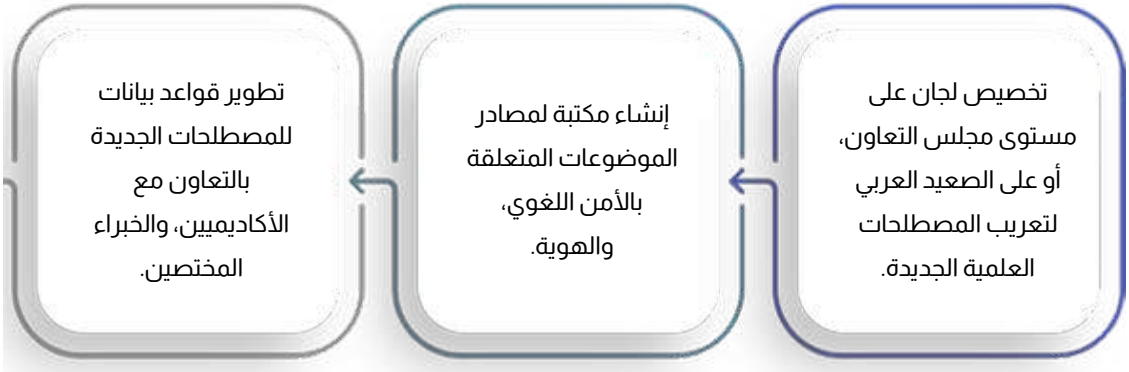

6- التوعية الثقافية، والإعلامية:

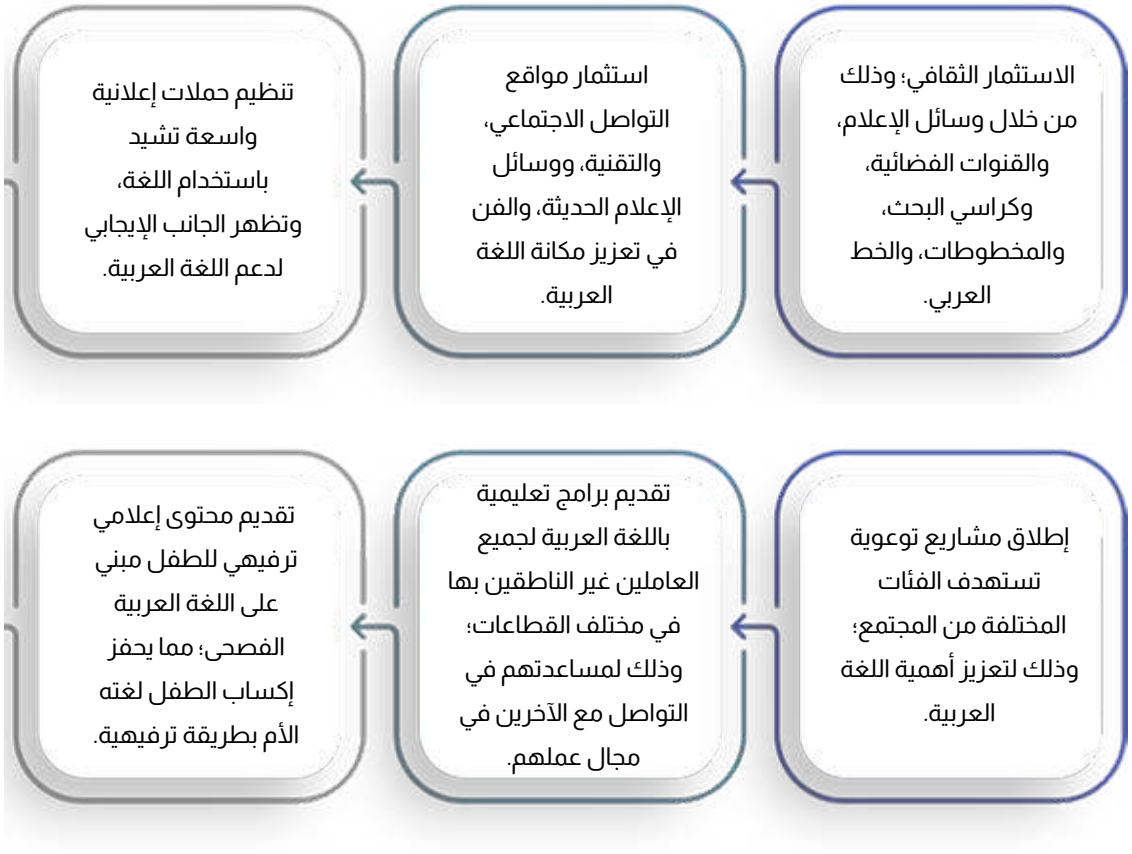

7- تقييم الاستخدام، ومراقبته:

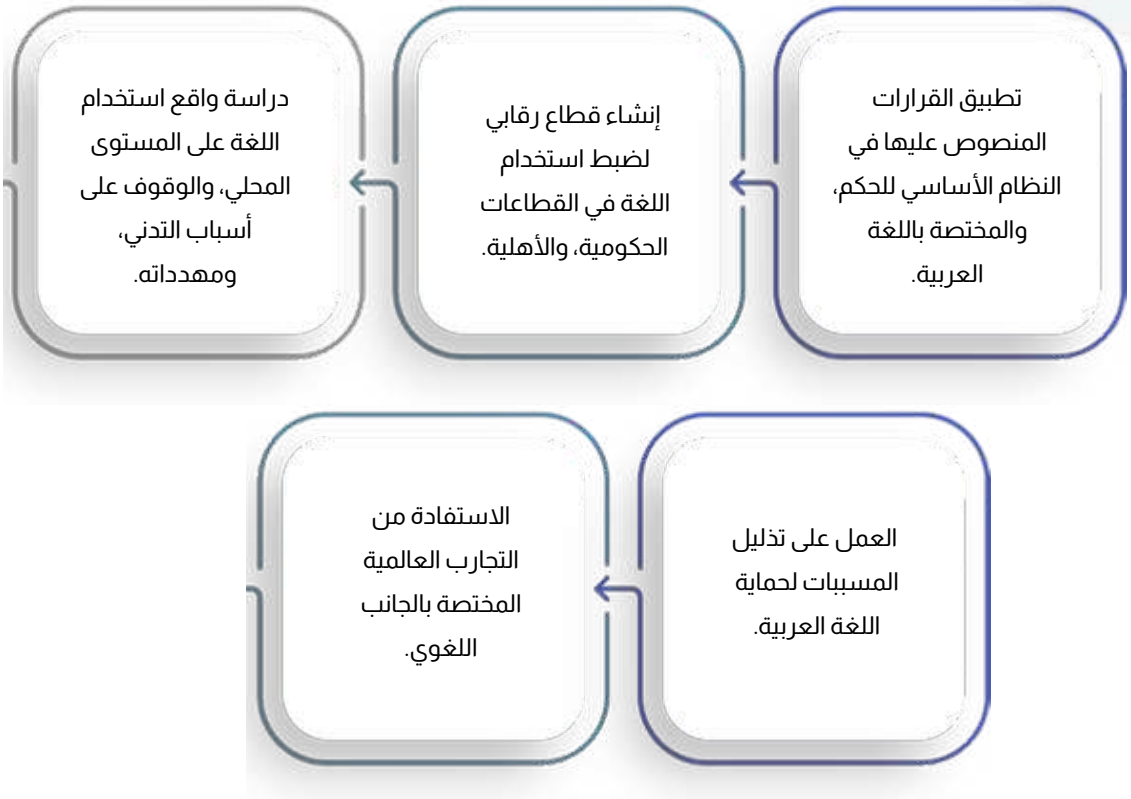

8- دعم الاقتصاديات اللغوية:

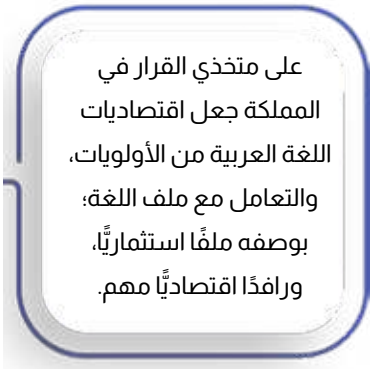

الورقة الرئيسة: د. مشاعل العيسى

يشكل الأمن اللغوي درعًا واقيًا تَحْمِي به الأمةُ هويتها، وتحفظ به تراثها، وتاريخها، وثقافتها، وهو القادر على رسم ملامح مستقبلها، وحضارتها، ودعم وحدتها، وضمان تماسكها

ولعل أهميته تكمن في قدرة اللغة على منح الأفراد الشعور بالانتماء إلى جماعة، وهو ما يعزز الروابط بين الأفراد، ويقوي الشعور بالانتماء الوطني؛ فاللغة هي وسيلة التواصل الفاعلة بين أفراد المجتمع، واختلالها يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على اتخاذ القرارات، وتنفيذها، وعلى تشكيل الوعي الوطني لدى الأفراد؛ وبالتالي يجعلهم أكثر ولاءً لبلادهم، وهذا الولاء المتأتي عن اللغة هو السلاح الفكري الأكثر تأثيرًا الذي يمكن استخدامه في التصدي لكافة الأفكار المتطرفة بجميع أشكالها، وصورها.

ولهذا يمكن القول: إن شأن اللغة من الشؤون السيادية لكل دولة التي لا يمكن المساس بها بأية حال من الأحوال؛ لذا كان الأمن اللغوي جزءًا من الأمن الاجتماعي الشامل الذي يتطلب توفير آليات الدفاع، وأدوات البقاء، ثم النهوض،والارتقاء.

وقد صرح (بوب دول) مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات عام 1996م بقوله: «إن الولايات المتحدة بحاجة إلى اللغة لدعم وحدتها». (الباهلي، 2018م)، كما صرح وزير الداخلية الفرنسي الأسبق (جان بيير شوفينمان) بقوله: «إن الاعتراف باللغات الجهوية؛ أي: (اللغات الست الموجودة في فرنسا)، معناه بلقنة فرنسا» [1] (الغميّز،2020م)

وسنتناول- في هذه الورقة- أهم المصطلحات التي ينبغي ضبط مفاهيمها في حقل اللسانيات التطبيقية التي عليها مدار هذه الورقة، وهي: الأمن اللغوي، والإدارة اللغوية، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، كما يعنينا بقية المفاهيم، مثل:تخطيط المكانة، وتخطيط الهيبة، والنفوذ، وتخطيط المتن.

[1] البلقنة مصطلح (جيوبوليتيكي) جغرافي سياسي، يستخدم في الإشارة للتفتيت، والتشظي، أو تقسيم دولة إلى مناطق، أو دويلات أصغر، وهذه الدويلات غالبًا ما تكون متعادية، وظهر المصطلح خلال صراعات القرن العشرين قي منطقة البلقان، وبعد تقسيم إرث الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى قي البلقان إلى دول إثنية عرقية من هذا القبيل، وحديثًا تمت بلقنة الصومال؛ فترادف مصطلح (البلقنة) مع مصطلح (الصوملة)، وفي عام 2007م تحدث (جوردون براون) رئيس الوزراء البريطاني عما يسمى بـ (بلقنة بريطانيا) إثر الحديث عن استقلال إسكتلندا.

الأمن اللغوي [1]:

الأمن لغةً مصدر من الفعل (أمن)؛ بمعنى: اطمأن، وسكن، ولم يخف؛ فالأمن ضدّ الخوف، ويمثل عنصرًا أساسيًّا من عناصر التنمية في منظورها الشامل، وهو من الضرورات الأساسية؛ حيث تعدّ اللغة خط الدفاع الأول للأمن القومي العربي، وهي القادرة على مواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى هدم ثقافة الأمة، وذاتيتها، وإن أمن اللغة لا يقل أهمية عن غيره في منظومة الأمن؛ فبقدر حاجة الإنسان إلى تحقيق الأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي بقدر حاجته إلى تحقق الأمن اللغوي؛ وذلك من خلال الاعتماد على لغته الأم، واستغنائه عن أية لغة أخرى عند تلبية احتياجاته.

والأمن اللغوي قد يكون قرارًا سياديًّا، أو سلطة قانونية، أو مرسومًا ملزمًا، لكنه قبل ذلك هو معرفة علمية، والتزام شخصي؛ فالمعرفة تقود إلى التمكن، والالتزام يقود للتمكين؛ فإن تحقق للفرد لسان مبين، وتمكين فهذا هو الأمن اللغوي، وللغة حضور مجتمعي. (الحمادي، 2016م).

ولن يتم ذلك التمكين إلا بقرار سياسي واحد تتخذه الأمة عبر مؤسساتها التشريعية، والتنفيذية يجعل رسمنة اللغة العربية، ودسترتها واقعًا معاشًا (المزيد،2021م، ص5-6)؛ إذ يفتقد المتحدثون باللغة العربية- داخل الوطن العربي- إلى السياسة اللغوية الحكيمة التي تعتني بالشأن اللغوي؛ وذلك بإيجاد إدارة لغوية، ورسم سياسة لغوية، واعتماد تخطيط لغوي يعيد للغة العربية مكانتها الحقيقية.

[1] أول من استعمل مصطلح الأمن اللغوي العالمة اللسانية (نيكول غوتيه) في بحث لها عن مظاهر التعدد اللغوي في المجتمعات الخليط، وبالذات في تجمعات المهاجرين بفرنسا؛ فرأت أن هذه التجمعات تشكل خطورة (اللا أمن اللغوي) في منظور التواصل، والانسحاب المجتمعي، وأن تفتيت المجتمعات من الداخل يأتي من التسامح اللغوي. (عاجب، 2019م، ص370)

أهمية الأمن اللغوي:

تأتي أهمية الأمن اللغوي من كون اللغة قضية إستراتيجية في المقام الأول تمس الأمن الثقافي، والحضاري للأمة، ويشير (خلادي) إلى أن أمن اللغة يكمن في ممارستها، والنطق بها، وتداولها على الألسن، ويؤكد (جرار) أن " الأمن اللغوي العربي جزء أساسي من الأمن القومي؛ لأن اللغة ركن أصيل من أركان الهوية العربية، وهي مقوم مهم، وأساسي من مقومات وحدة الأمة، وأن الأمة بحاجة إلى سياسة لغوية جامعة موحدة تنسق عمل المؤسسات المعنية، وتنظمه بلغة الناس، وخطابهم، ولعل أهم المصطلحات التي ينبغي ضبط مفاهيمها في حقل اللسانيات التطبيقية التي عليها مدار هذه الورقة هي: الأمن اللغوي، والإدارة اللغوية، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، كما يعنينا مفاهيم أخرى، مثل: تخطيط المكانة،وتخطيط المتن، وتخطيط الهيبة.

إدارة اللغة:

عرّف (صبولكسي) إدارة اللغة أنها "صياغة، وإعلان خطة أو سياسة صريحة عادة ما تكون مكتوبة بالضرورة في وثيقة رسمية بشأن استخدام اللغة"، وهي "الجهد الواضح، والملحوظ من قبل شخص ما، أو بعض المجموعات التي لها سلطة على المشاركين في المجال لتعديل ممارساتهم، أو معتقداتهم" (زرقي،2020م، ص47)

التخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية:

يُعرّف (روبرت كوبر) التخطيط اللغوي أنه "الجهود المعتمدة التأثير على سلوك الآخرين فيما يتعلق باكتساب أنظمة لغتهم، أو هيكلتها، أو تخصيصها الوظيفي"؛ أي: أنه محاولة للتأثير على السلوك اللغوي بدلًا من تغييره.

ويُعرِّفه (جبسون فرجسون) أنه "السعي المنظم لإيجاد حلول لمشاكل اللغة، وعادة على صعيد المستوى الوطني"، ويعرّفه (الفاسي الفهري) أنه "التوجهات، والاختيارات، والإجراءات المتعلقة بتهيئة متن اللغة، وتهيئة وضعها، واستبقائها، والنهوض بها، والتخطيط لها لا يمكن أن يتم بدون سياسة لغوية، أو سياسة اللغة"، أما الباحث الجزائري (صالح بلعيد)؛ فيعرفه بقوله: "التخطيط اللغوي يعني دراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كل منهما بالآخر، ويأتي في العادة لعلاج مقام اللغة الأم/ هيمنة اللغة الأجنبية/ الازدواجية اللغوية/ التعدد اللغوي/ الثنائية اللغوية؛ حيث يهتم بإنزال اللغات مجالها المناسب بناء على النصوص القانونية" (زرقي، 2020م، ص 23- 24)،

بينما يشير مفهوم السياسة اللغوية إلى "الاختيار المدرس من قبل الدولة فيما يخص العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية"

حيث يُعرَف مكجروارتي السياسة اللغوية "بأنها القرارات الرسمية المتعلقة باللغة، بالإضافة إلى الممارسة الفعلية المتعلقة باللغة في المجتمع" (المحمود، 2018م، ص23)

ويظهر في تعريفات المتخصصين التداخل الكبير بين مفهومي السياسة، والتخطيط اللغويين، وقد تحكمهما علاقة البعض بالكل، ويمكن القول على وجه الإجمال: إن مصطلح السياسة اللغوية أكثر ارتباطًا بقضايا الأطر العامة، والموجهات الرئيسة، والمنطلقات الإستراتيجية، هذا بالإضافة إلى قضايا الأنظمة، واللوائح، والقوانين الرسمية المتعلقة باللغة، وعلاقتها مع المجتمع، بينما التخطيط اللغوي أكثر ارتباطاً بالجانب العملي لترجمة السياسة اللغوية على أرض الواقع مع تأكيد أنه لا تخطيط لغوي دون وجود سياسة لغوية، كما أن السياسة اللغوية- وحدها- لن تكون فعالة دون وجود تخطيط لغوي منهجي يترجمها على أرض الواقع. (المحمود، 2018م، ص23)

يسعى التخطيط اللغوي إلى المحافظة على اللغة، وعدم اندثارها؛ وبالتالي فهو في صالح اللغة الرسمية، والوطنية؛ لأن الواقع اللغوي يُصنع، ولا يمكن تصور صناعة الواقع اللغوي، والتأثير فيه كما يقول الدكتور عبد السلام المسدي إلا في سياق سياسة لغوية واعية راشدة. (أحمداي، ص15)

أشكال التخطيط اللغوي:

هناك أربعة أشكال للتخطيط اللغوي، هي: تخطيط الواقع، وتخطيط المتن، وتخطيط عملية الاكتساب، والتخطيط المحدد الأهمية، وقد حددها العالم (ناهير) في إحدى عشرة صورة، وهي: (الحمادي،2016م)

م	صور التخطيط اللغوي	الأمثلة
1	التنقية اللغوية	التنقية المستمرة للغة الفرنسية من المفردات الدخيلة عبر فريق من الخبراء
2	الإحياء اللغوي	إحياء اللغة العبرية التي كانت شبه ميتة
3	الإصلاح اللغوي	اللغة التركية تتخلى عن الحرف العربي،والفارسي، وتختار الحرف اللاتيني
4	التقييس اللغوي	زنجبار تختار اللغة السواحيلية لغة وطنية من بين لغات محلية كثيرة
5	نشر اللغة	تجربة المجلس البريطاني في نشر اللغة الإنجليزية عالميًّا
6	تحديث المفردات	جهد مجمع اللغة العربية في متابعة المفردات الجديدة
7	توحيد المصطلحات	المعاجم التخصصية في الطب، والعلوم
8	التبسيط الأسلوبي	قانون اللغة السهلة في أمريكا
9	الاتصال بين لغتين	تجربة اختراع لغة مشتركة بين البشر
10	صيانة اللغة	تجارب الجمعيات الأهلية في حماية اللغة العربية
11	تقييس المصطلحات المساعدة	تجربة سنغافورة في حصر الأسماء، وتقديم تهجئة معتمدة لها

تخطيط المكانة اللغوية (تخطيط المنزلة):

يستهدف هذا النوع من التخطيط الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد، ودراستها، والتأثير فيها؛ بما يخدم واقع اللغة،ومستقبلها، (وعادة ما تكون الصورة النمطية، والمواقف، والاتجاهات نحو اللغة مؤثرة بشكل كبير في واقع اللغة، ويمكن من خلالها قراءة مستقبلها، وتعزيز صورة معينة حيال اللغة في الإعلام، وفي التعليم)؛ فعلى سبيل المثال: قد حظيت (اللغة العبرية) بتخطيط كبير لمكانتها اللغوية أثمر عن تشكل صورة نمطية إيجابية لدى الناطقين بها، والإيمان بقدرتها على مواكبة العصر، واستخدامها في كل الأغراض، والالتفاف حولها كمكون وطني، ورمز ثقافي لليهود. (المحمود 2018م، ص15)

وتخطيط المكانة اللغوية يعتني بتحسين المواقف المجتمعية الخطابية بالنسبة لأنواع المكانة المتدنية للغة؛ كي يكونَ المتكلمُ مستعدًا لاستخدامها في مجالات مختلفة كمجال الثقافة العليا، وطقوس الدين، أو الأدب، أو المنظومة التعليمية، وتخطيط المكانة اللغوية هو نوع من الترويج للغة بتطبيقه على منظور دعائي، أو تسويقي لها. (سوان، وآخرون، 2019م، ص312)

وينبغي الإشارة إلى أن عملية التخطيط اللغوي ينبغي أن تضم في مراحلها المختلفة متخصصين في العلوم السياسية، والاقتصادية: علم اللغة الاجتماعي، واللسانيات، وغيرهم من الحاسوبيين، والإحصائيين، كما يشارك في تنفيذ الخطة اللغوية التربويون، والإعلاميون، والإداريون، وغيرهم (القاسمي، ص17)، ويرتبط بمصطلح تخطيط المكانة اللغوية مصطلح تخطيط الهيبة، والنفوذ؛ حيث ترتبط الهيبة ارتباطًا وثيقًا بالمكانة؛ لذا فإن تخطيط لغة المكانة غالبًا ما يسبق تخطيط لغة الهيبة، ويتضمن تخطيط اللغة المرموقة مراعاة الاستقبال الاجتماعي في تصميم أنشطة التخطيط للمكانة، وتنفيذها[1].

[1]https://www.studysmarter.co.uk/explanations/english/sociolinguistics/prestige/

تخطيط الهيبة اللغوية:

للغة هيبة، ومكانة توازي هيبة الدول، وقوتها، ومتى ما كمنت هذه الهيبة في نفوس المتكلمين، والمتلقين معًا كانت أقوى، ومتى ما استخف أهل اللغة بلغتهم؛ فقد ضاعت هيبتها في نفوس البعيدين؛ فمن يهن عند أهله يهن عند غيرهم؛ بيد أن اللغة العربية بالذات قد حافظت على هيبتها بسبب القرآن الكريم، لكن هيبتها في نفوس أبنائها هي التي تتناقص جيلًا بعد جيل، وفي علم الاجتماع اللغوي تُعَد الهيبة هي مستوى الاحترام الذي يُمنح عادةً للغة، أو للهجة معينة داخل مجتمع الكلام مقارنةً باللغات، أو اللهجات الأخرى [1]، وتعدُّ (الهيبة اللغوية) من العوامل العاطفية التي لها قوتها العظيمة في المحافظة على سلامة كثير من اللغات، وبقائها؛ فما كان اللاتيني يرضى بتعلّم إحدى لغات البربر، ورفض الإغريق أن يُضحوا بلغتهم أمام لغة فاتح يحتقرونه، وهذه الهيبة هي التي حفظت اللغة الإغريقية خلال العصور؛ فكثيرًا ما يكون لهيبة اللغة ما يُبرّرها من علو قيمتها الذاتية؛ فالتركية، وهي لغة الفاتحين ما استطاعت الكفاح ضد الإغريقية التي تمثل أعرق الثقافات. (سلمان، 2024، ص4).

وقد أظهرت الدراسات في مجتمعات مختلفة أن أفراد الطبقة الاجتماعية الدُنيا يحاولون أحيانًا محاكاة لغة الأفراد في الطبقات العليا؛ وذلك لتجنب الطريقة التي قد تبني بها لغتهم المميزة هويتهم، وتؤثر العلاقة بين اللغة وبناء الهوية نتيجة للمكانة الاجتماعية على اللغة التي يستخدمها الأفراد المختلفون اعتمادًا على المجموعات التي ينتمون إليها،أو يرغبون في الانتماء إليها [2]؛ فإن تخطيط الهيبة، والنفوذ نمط حديث لم يتم النظر فيه في أدبيات التخطيط اللغوي؛ فهو يعمل على التأثير في الصورة النمطية لمواقف اتجاهات المجتمع الذهنية نحو لغتهم؛ وذلك لضمان مستقبلها من خلال عدة مستويات كالحكومة، وأصحاب القرار، والمؤسسات الحكومية، والوكالات، ومجموعات الضغط، والمنظمات اللغوية[3]،وفي هذا ما يشير إلى أن الفاعلين في تخطيط الهيبة هم السياسيون، وذوو السلطة، والهيئات الحكومية، وغير الحكومية، وأصحاب النفوذ، وهناك عدد كبير من الحالات تشهد على أن اللغة المستخدمة من قبل السياسيين تعزز الهيبة اللغوية. (المحمود،2020م، ص 209).

[1] https://www.studysmarter.co.uk/explanations/english/sociolinguistics/prestige/

[2]https://www.studysmarter.co.uk/explanations/english/sociolinguistics/prestige/

[3]https://www.studysmarter.co.uk/explanations/english/sociolinguistics/prestige/

واقع الأمن اللغوي العربي:

تحتل اللغة العربية اليوم المرتبة الرابعة في الإحصائيات العالمية (الشريف، 2018 م، ص23)، وتؤكد الإحصاءات أن هناك أكثر من (467) مليون نسمة يتحدثون اللغة العربية، كما تأتي اللغة العربية في المرتبة الرابعة؛ من حيث عدد المستخدمين على شبكة الإنترنت. (الحمادي، 2016م)

وقد تجسدت اللحظة التاريخية لحضور لغة (الضاد) عالميًّا في اعتمادها لغة رسمية في مؤسسات الأمم المتحدة، وهيئاتها عام ١٩٧٣م؛ حيث نقل هذا القرار لغة الضاد إلى آفاق عالمية جديدة؛ فانخرطت العربية في إثراء المشهد اللغوي الدولي عبر أهم مؤسساته الدولية، وهذا إثراء ذاتي للغة العربية بفرض نفسها مصدرًا في صياغة أدبيات المنظمة، ومدخلًا لإثراء مواردها التعبيرية المتطورة، وتهيئتها لتكون لغة تصاغ بها قضايا التنمية الكبرى. (الغالي،2017م، ص442)، وبذلك تكون العربية اللغة الرسمية السادسة بجوار الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والصينية، والروسية، أضف إلى ذلك أن هناك خمس عشرة منظمة دولية لها مواقع باللغة العربية[1]؛ فاللغة العربية تتميز بالعديد من المميزات اللسانية، وإمكانات التحديث، ومظاهر الانتشار، واهتمام العالم بها؛ بوصفها لغة تراث ديني، وحضاري على مساحة جغرافية واسعة، ومن حيث تأثيرها في لغات كثيرة في العالم أضف إلى كل ذلك تفرد العربية؛ بكونها اللغة الوحيدة في العالم التي لم يطرأ عليها تغيير يؤثر على فهم أهلها على مدى أكثر من خمسة عشر قرنًا. (صالح، 2017م، ص30)

ومع ذلك؛ فمن الملاحظ أن هناك تراجعًا في مكانة الأمن اللغوي في الوطن العربي؛ حيث أصدر مؤتمر بيروت في مطلع شهر نيسان 2012م وثيقة تقول: إن اللغة العربية في خطر، وتنقل جريدة الشرق الأوسط (إبريل 2012م) ما أجمع عليه المؤتمرون: أنّثمّة أزمة كبيرة تواجه اللغة العربية، وإنّها تزداد يومًا بعد يوم بتأثير التغيرات، والتطورات، والتراكمات التي أدت إلى هذه الأزمة الخطيرة

[1] وهي: سكرتارية الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر الدولية، والمنظمة العالمية لحماية الحقوق الفكرية (ويبو) ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة رعاية الطفولة الأممية (يونسيف) وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي لكرة القدم(فيفا) والشرطة الجنائية الدولية (إنتربول) ومنظمة العفو الدولية (أمنستي) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية).

وإن التراجع الكبير الذي يحدث للغة العربية ليس لضعفها، أو لعدم قدرتها على استيعاب كل المستجدات، والعلوم،والتقنيات، والصناعات، والمعارف، ولكن لضعف إعداد أبناء المجتمع، وبناته، ولضعف تأهيلهم، وتربيتهم، وتعليمهم، وعدم تحميل المؤسسات الحكومية، والأهلية، والوطنية، والعربية، والأفراد المسؤولية كاملة تجاه اللغة العربية؛ وفق سياسات، وإستراتيجيات مبنية على قرارات وطنية، وعربية على مستوى القيادات في الوطن العربي.» (الذوادي، 2013م، ص62).

وإن تعاظم قوة الولايات المتحدة سياسيًّا، واقتصاديًّا وعسكريًّا، وتعاظم دور لغتها الإنجليزية في التجارة، والعلوم،وتكنولوجيا المعلومات، والاتصال إلى جانب قيام دول كثيرة- ومن ضمنها الدول العربية- بإعطاء مكانة خاصة للغة الإنجليزية في المنهج المدرسي؛ ففي المشرق العربي نجد أن مصر التي لم تكن تعلم اللغة الأجنبية في مدارسها الابتدائية قررتْ- مؤخّرًا- تعليم اللغة الإنجليزية ابتداءً من السنة الأولى الابتدائية، وهذا ما فعلته دول عربية أخرى، ومنها: المملكة العربية السعودية، وسوريا التي لم تكن تعلم اللغة الأجنبية في المدرسة الابتدائية قد قررت البدء بتعليم اللغة الأجنبية ابتداء من السنة الأولى الابتدائية، وللتلميذ أن يختار بين إحدى لغتين الإنكليزية، أو الفرنسية. أما الأردن الذي كان يبدأ بتعليم اللغة الإنكليزية في السنة الخامسة الابتدائية؛ فقد شرع= مؤخَّرًا= باللحاق بالبقية. (القاسمي، ص57)، ونتيجة لذلك تقلص وجود اللغة العربية عن كثير من مناهج التعليم، وتراجع دورها في الحياة الثقافية بصورة لافتة، ولم تعد في رأس القائمة؛ من حيث الدراسة، والمنهج، والمدرس؛ بل وطال ذلك توقيت زمن حصص اللغة العربية، وهناك عوامل عدة من شأنها إضعاف اللغة العربية في نفوس أهلها؛ مما يعوقها عن أداء رسالتها النهضوية، وأكتفي بذكر اثنين منها:

1- انخفاض الوعي القومي باللغة؛ فمن المؤكد أن أية لغة من اللغات لا يمكن أن تنتعش، وتزدهر دون شعور المستعملين لها بأهميتها في حياة كل منهم، واعتزازهم بها؛ لذلك نجد الشعوب المتقدمة تدافع عن لغتها، وتهيئ لها الفرص للانتعاش عن طريق تشجيع تداولها فيما بينهم، وتهيئة الفرص لها؛ كي تؤدي دورها في المجتمع. (الضبيب، 2014م، ص40).

2- قلة الاهتمام الذي تلقاه اللغة العربية فيما يتعلق بخدمتها، وتنميتها، ونشرها؛ لذا فإنها تحتاج إلى كفالة، ورعاية، ودعم،وتشجيع، وإنزالها المنزلة التي تليق بها بين اللغات العالمية، وهذه المسؤولية تبدأ بالأفراد، ولكنها تتأصل عند المراكز،والهيئات، والمنظمات، والدول؛ فهي التي ينبغي أن تتحمل مسؤولية دعم اللغة العربية، ونشرها، ووضعها موضع التطبيق. (الغالي،2017م، ص442).

تخطيط المتن اللغوي (تخطيط الهيكل):

كثرت الشكوى من ضعف مستوى الطلاب في اللغة العربية، واتَّساع الفجوة بين اللغة العربية، وأبنائها، خاصة بعد ظهور التعليم الدولي، وانتشاره؛ فتعددت بالتالي نوعية الطلاب، وتغيرت مستوياتهم، واحتياجاتهم؛ بل وقد طال الضعف معلمي اللغة العربية أنفسهم، هذا فضلًا عن النقص الذي يعاني منه المنهج المقدَّم لتعليم اللغة العربية، والشكوى من صعوبة اللغة العربية، وخاصة في النحو العربي؛ فكل تلك المشكلات تحتمُ علينا وقوفًا جادًّا لوضع الحلول؛ قمن- هنا- تظهر الحاجة لتخطيط المتن اللغوي من قبل المتخصصين

ويحيل تخطيط المتن اللغوي إلى كل الأعمال الهادفة إلى تعديل طبيعة اللغة في حد ذاتها، وينصب اهتمام هذا النوع من التخطيط على "خدمة اللغة من الداخل؛ سواءً تعلق الأمر بنسقها، أو بانتهاج أدوات تساهم في نموها، واستخدامها في جميع ميادين المعرفة"؛ أي: أنه كل مجهود يرمي إلى تغيير بنية اللغة على مختلف مستوياتها الصوتية، والنحوية...إلخ[1]، وهذا النمط من التخطيط اللغوي يدور حول "تطوير كل من السياسة، والأشكال، والأدوات اللغوية الخاصة لدعم تطوير اللغة لمختلف استخدامات اللغة؛ وذلك على الرغم من أن تطبيق المهارات اللغوية التكنيكية أمر أساسي لتحقيق أهداف تخطيط المتن".

إذ يتناول تخطيط المتن اللغوي الأنشطة التي يقوم بها اللغويون في حقل التخطيط، والسياسة اللغوية، وكل ما يتصل ببنية اللغة من خلال أربعة محاور؛ سواء من حيث نظام الكتابة، والإملاء، والتنقية، والتحديث، والتقييس. (زرقي،2020م، ص79)، وينطوي تخطيط المتن اللغوي على أبعاد لغوية تخصصية قائمة على جهود اللغويين، أو فئة من العلماء بعدما يقع إجماع بينهم على ضرورة إصلاحه، أو بعد تدخل الهيئات العلمية المختصة، مثل: وزارة التربية، والتعليم. (زرقي،2020م، ص81).

[1] ويسمى (تخطيط المدونة اللغوية، أو تخطيط المتن، أو تخطيط الذخيرة اللغوية).

الخاتمة:

إذا ما عكسنا كل ما سبق على واقع الأمن اللغوي العربي؛ فسندرك أن شأن حماية اللغة العربية يتعلق بالقرار السياسي، وهو الذي يتناسب مع كون ملف اللغة من الملفات السيادية لكل دولة؛ باعتباره حاملًا للهوية، والثقافة، والقيم، والعادات، والتاريخ،والفكر، هذا عدا كونها لغة الدين، والعلم الشرعي، وهي لغة الشعور، والأحاسيس، والفنون الجميلة، والآداب

ولئن كانت اللغة لا تحمي ذاتها بذاتها لعوامل دنيوية، واجتماعية متشابكة؛ فهي إذًا بحاجة إلى حماية خارجية بطريقة كافية على نحو معين، ومن طرائق الحماية: سن القوانين الملزمة بسلوكيات مستهدفة تجاه اللغة المحمية استخدامًا، وتفعيلًا، وإبداعًا، وصيانة، ووقاية، وحماية. (البريدي، 2019م، ص13)

فلقد بات الأمن اللغوي ضرورة ملحة لمواجهة التحديات التي تعيشها اللغة العربية في ظل مزاحمة اللغة الإنجليزية للغة الأم في التعليم المبكر، وفي الإعلام، أو إحلالها بديلًا عنها في بعض المواطن، خاصة بعد الانفتاح، ومدّ العولمة، والتطور التقني، تلك المهددات تتطلب حَلًّا سريعًا، وقرارًا سياسيًّا؛ وذلك لإعادة تموضع اللغة العربية من خلال: تخطيط المكانة، ووضع اللغة الأم في مكانها اللائق بها في ذاكرة أبنائها، وعقولهم، وأماكن تعلمهم، ووسائل إعلامهم، وهذا الهدف لن يتحقق في ظلّ غياب الإدارة اللغوية، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، ولن يتحقق إذا ما استمر تقاعس بعض الجهات عن تنفيذ السياسات اللغوية التي أقرتها الدولة؛ من حيث تأمين وجود اللغة العربية، والحفاظ عليها في بلادها، ودفع خطر اللغات الأخرى عن مجالاتها.

التوصيات، والمقترحات:

إن اعتبار العربية لغة رسمية لم يمنع الواقع المؤسف الذي آلت إليه مكانتها من هجر أبناء العرب للعربية، وعدم الفخر بها، إذا لا يكفي مبدأ اعتمادها لغة رسمية، وطنية للحفاظ على مكانتها، وقوتها؛ وبناء عليه فإنه من اللازم اتخاذ التدابير،والإجراءات اللازمة

ولعل أبرزها ما يأتي:

1- جعل المسألة اللغوية مسألة سياسية في المقام الأول، وإيكال شأن اللغة إلى مجلس الشؤون السياسية، والأمنية وليس إلى الجهات التنفيذية كوزارة التربية، والتعليم، أو وزارة الثقافة؛ وذلك بإيجاد هياكل رسمية مرتبطة بجهاز الدولة؛ حتى تفي بكل مستلزمات اختيار العربية لغة رسمية للبلاد.

2- إنشاء مركز وطني يُعنى بالتخطيط اللغوي، وبرسم السياسات اللغوية، ويعتني بكل ما يتعلق باللغة، ويعمل على تقديم الدراسات حول الواقع اللغوي، وتحليل الوضع الراهن للعربية، ورصد مكانتها في جميع القطاعات، وتحديد المشكلات،والمهددات، ويتحمل هذا المركز مسئولية تفعيل التخطيط اللغوي، وتنفيذ قراراته السياسية، والرقابة على الوضع اللغوي،ومكانة اللغة، ورفع التقارير إلى السلطة العليا.

3-إعادة النظر في التشريعات، والسياسات، وتضمينها العقوبات[1]اللازمة للرفع من مكانة اللغة العربية في نفوس أهلها، وبناء منظومة قانونية للغة العربية تكون بمثابة المستند الذي يعاد إليه عند الاختراق الأمني اللغوي.

4-تعريب مواد الطب[2]والعلوم، والهندسة في الجامعات، وتدريسها باللغة العربية مع الاستفادة من التجربة السورية في تعليم الطب باللغة العربية، ونقل هذا الإرث العلمي إلى السعودية، وتنقيته، وتطويره.

5-الاستفادة من العلوم الحديثة كعلم نفس النمو اللغوي، واللغويات التطبيقية، واللسانيات الحديثة قبل القيام بتخطيط المتن اللغوي، وتنفيذ عمليات الإصلاح اللغوي.

6-مراقبة ما يسمى بـ (البيئة اللغوية)؛ أي: مظاهر استعمال اللغة العربية، وأشكالها في جوانب الحياة العامة، مثل: أسماء المحلات، والشوارع، والمراكز، والمدارس، والمستشفيات، ولغة الدعاية في الشارع، والملصقات الدعائية ...وحماية اللغة من التلوث البيئي، والمحاسبة على التجاوزات، وتحرير المخالفات، وإزالة المسمى الذي يخالف قواعد اللغة العربية، وأشكالها، وأنظمتها.

7- إنشاء منصة للتدريب لتقديم دورات معتمدة في اللغة العربية بمشاركة القطاع التطوعي، والاستفادة من بعض المتقاعدين أصحاب الكفاءات لخدمة اللغة العربية.

---

[1] لا يمكن أن ينضبط حال اللغة من غير الغرامات، والعقوبات، وهذه فرنسا تفرض المزيد من الضرائب على المطاعم، والمحلات التي تزيد عن نسبة 10% من زمن البث للأغاني بلغة أخرى غير اللغة الفرنسية.

[2] أثبتت نتائج بعض التقارير الأجنبية تفوق الطلبة السوريين في الخارج في مجال الطب؛ نظرًا لدراستهم إياه بلغتهم الأصلية، وهي اللغة العربية.

8-توحيد جهود المراكز، والمجامع العربية، ووضعها تحت مظلة واحدة؛ حتى لا تتشتت جهودها، وتضيع، أو تخصيص كل مركز بعمل مختلف لخدمة العربية؛ فمثلًا: تخصيص مجمع الملك سلمان للغة العربية للتخطيط للسياسة اللغوية الداخلية؛ بحيث يعتني باكتساب اللغة، والتخطيط المكاني، وتخطيط المتن، وحماية اللغة... بينما يتخصص مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة العربية للتخطيط للسياسة اللغوية في الخارج، ويعتني بالانتشار اللغوي، وأعمال الترجمة، والتعريب،وتعليم العربية لغير الناطقين بها.

9-الاستفادة من التطور في التقانة الحديثة للاستثمار في اللغة العربية، والإسهام في تطوير المحتوى الرقمي، وتطوير بيئة تعليمية قائمة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

10-بناء اقتصاد معرفي متعلق باللغة العربية؛ باعتبار هذا النوع من الاقتصاد أحد روافد اقتصاديات ما بعد النفط تحقيقًا لرؤية المملكة 2030م، وتوفير الفرص الوظيفية لخريجي قسم اللغة العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، مثل: التجربة الكندية، والبريطانية (([1].

11-توفير معجم إلكتروني معاصر ([2]) للحفاظ على كتابة عربية سليمة، هذا بالإضافة لمصحح لغوي آلي (إملائي،ونحوي)، وفرضه على الطلبة في التعليم الثانوي.

12-إنشاء موسوعة لغوية عربية ضخمة (ديوان العرب) تشمل كل عناصر اللغة، وتكون مرجعًا للعربية بجميع فنونها، ويشترك في إنشائها عدد كبير من المتخصصين في اللغة العربية، والغيورين عليها.

13-إجراء مسابقات كبرى لخدمة اللغة العربية، والشعر العربي الفصيح.

14-تصميم برامج لأبناء المبتعثين تضمن تأسيسهم في لغتهم الأم، والمحافظة عليها.

15-إجراء المزيد من الأبحاث العلمية في اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات التطبيقية، واستثمار ذلك في إيجاد الحلول للمشكلات اللغوية.

16-تقريب العامية الفصيحة، والاستفادة من البحوث، والدراسات، والموسوعات التي اهتمت بهذا المجال، وبعثها من جديد، والاستفادة من الكنوز التي تحويها لخلق لغة عربية ميسرة تقف في المنتصف بين الدارج الفصيح في الأصل وبين الفصحى.

17-الاستفادة من خصائص الطفولة المبكرة بتلقين الطفل اللغة العربية قبل الدخول للمدرسة؛ وذلك من خلال إلزام الحضانات، وروضات الأطفال بتعليم العربية الفصحى.

18-الخروج بمشروع عربي عالمي طموح يحقق الأمن اللغوي العربي للدول العربية كافة، ويحافظ من خلاله على لغة القرآن الكريم في نفوس الأجيال القادمة، ويحمي ثقافتهم، وأنماط تفكيرهم من العبث اللغوي، والفوضى اللسانية.

---

[1]يذكر د. بندر الغميّز أستاذ اللغويات التطبيقية في جامعة الملك سعود في مقالته بمجلة القافلة عدد سبتمبر/ أكتوبر 2020 «إن تعليم الإنجليزية داخل بريطانيا يسهم في تعزيز اقتصادها؛ بما يتجاوز ملياري جنيه سنويًّا، كما أنه وفر أكثر من (26) ألف وظيفة".

[2] أستونيا (أقل من مليون، ونصف نسمة) لديها معجم معاصر مفروض على الطلبة في التعليم الثانوي حفاظاً على كتابة الأستونية. (من مقال: اللغة العربية كقوة ناعمة لمحمد الشارخ، 2021م).

الأمن اللساني

استراتيجية وطنية للمحافظة على الأمن اللغوي في المملكة العربية السعودية

اللغة هوية ناطقة [1]

مقدمة من د. مشاعل العيسى

يقول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله-: "لقد حفظ اللهُ اللغة العربية بحفظه للقرآن الكريم، لكنَّ محافظة كل منا على هذه اللغة إسهامٌ في الحفاظ على الهوية، وهو ما يجدر بنا جميعًا فعله"

وهذا التوجيه الكريم من لدنه-أيده الله- ينسجم مع أحد أهم الأهداف الإستراتيجية في رؤية المملكة 2030م في برنامج تنمية القدرات البشرية بالحرص على تعزيز الهوية الوطنية من خلال عنايتها باللغة العربية.

وهو الأمر الذي يؤكده- أيضًا- عبد السلام المسدي[2]؛ حيث يرى أن علاقة اللغة بالهوية مبحث سياسي إستراتيجي؛ فاللغة هي جوهر، ومقوم أساسي للهوية؛ كونها تعبر عن الصورة الحقيقية لهوية الفرد، والمجتمع، وقلعته الحصينة لإبراز ذاته، وماهيته، وإثبات وجوده.

الشعار: المملكة العربية السعودية

الرؤية:

شعب يحب لغته، ويفتخر بها، ويستخدمها بشكل صحيح، وفعّال في مجال التعليم، والعمل، والإعلام، وفي العلاقات الدولية، والمحلية، ومناشط الحياة المحتفلة.

الرسالة:

تعزيز ارتباط الأفراد بلغتهم، وثقافتهم؛ باعتبارها جزءًا أساسيًّا من هويتهم الوطنية، وضمان استخدام اللغة العربية في مختلف المجالات، وتعزيز مكانتها في التعليم، والإعلام، والتكنلوجيا، والاستفادة من عناصر القوة التي تتمتع بها اللغة العربية لحماية الهوية الثقافية، والاجتماعية لهذا الجيل، وللأجيال القادمة، وإيجاد الحصانة، والمناعة الذاتية للغتهم عن طريق بناء إستراتيجية عامة شاملة، ورسم سياسة لغوية محكمة لرعاية اللغة الأم.

[1] صاحب هذه المقولة الشهيرة هو الأستاذ المتخصص في اللغويات التطبيقية الدكتور عبد الله البريدي.

[2] انظر التخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية- علاقة تكاملية، محمود عبد الله المحمود، 2018م

تحليل الوضع الراهن:

من الأمور الظاهرة أن هذا الجيل (مواليد ما بعد عام 2005م) لا يتحدثون اللغة العربية بطلاقة، وبالكاد يستطيع أحدهم الكتابة، أو التعبير بها، وإن حاول؛ فلا بد وأن تخرج ألفاظ من لغات أخرى، وخاصة اللغة الإنجليزية، وإذا استمرت حالة الضعف هذه؛ فمن المتوقع أن يجد الطلاب صعوبة في فهم نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة؛ ومن ثم الانفصال عن الموروث الديني، والتراث الحضاري، والقيم الاجتماعية؛ مما يشكل خطرًا على الجيل القادم، وهذه الخطورة تشمل جميع الأصعدة الحضارية، والأمنية، والثقافية.

تحليل الفجوات:

يمكن أن نلخص أهم الفجوات فيما يأتي:

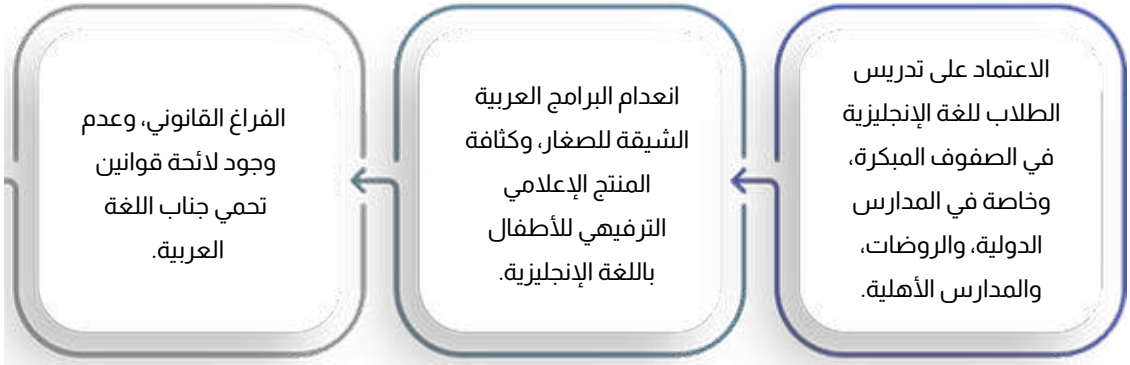

أهم القيم:

1- المحافظة على الهوية الوطنية، وهي إحدى ركائز رؤية 2030م التي نصّتْ في هدفها الإستراتيجي على العناية باللغة العربية [1].

2- الاعتزاز، والفخر باللغة العربية، واستشعار قيمتها، ومكانتها.

3- الأمن الثقافي، والاجتماعي.

4- الابتكار اللغوي بتشجيع المبادرات المتميزة لخدمة العربية.

5-التعليم المستدام؛ وذلك من خلال تطوير مناهج تعليمية حديثة تضمن تمكين الأجيال من إتقان العربية.

6-التأثير العالمي؛ وذلك عن طريق تعزيز حضور اللغة العربية في الساحة الدولية، والأكاديمية، والإعلامية، والاقتصادية.

[1]أبرز مثال على ذلك هو قرار الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بعد توحيده للمملكة، وإصداره للأمر الملكي رقم 2716 بتاريخ ١٢ جمادى الأولى 1351هـ الموافق ١٠ أغسطس ١٩٣٢م الذي ينص على تحويل اسم "المملكة الحجازية النجدية، وملحقاتها" إلى "المملكة العربية السعودية"، انظر (تاريخ المملكة العربية السعودية): عبد الله العثيمين، 2018م.

7-الإبداع، والتواصل؛ وذلك بدعم الإبداع الأدبي، والفني باللغة العربية، وتشجيع استخدامها في التواصل الرقمي.

8- الشمولية، والتنوع؛ وذلك باحتضان مختلف اللهجات مع المحافظة على العربية كلغة موحدة.

9-المسئولية المجتمعية؛ وذلك بإشراك الأفراد، والمؤسسات في حماية اللغة العربية، وتطوير طرق استخدامها.

10-التوثيق، والتراث؛ وذلك بالمحافظة على الموروث اللغوي، والأدبي من خلال توثيقه للأجيال القادمة.

11-التكامل الثقافي؛ وذلك من خلال تعزيز العلاقة بين اللغة العربية، واللغات الأخرى مع المحافظة على الأصالة.

الأهداف الإستراتيجية:

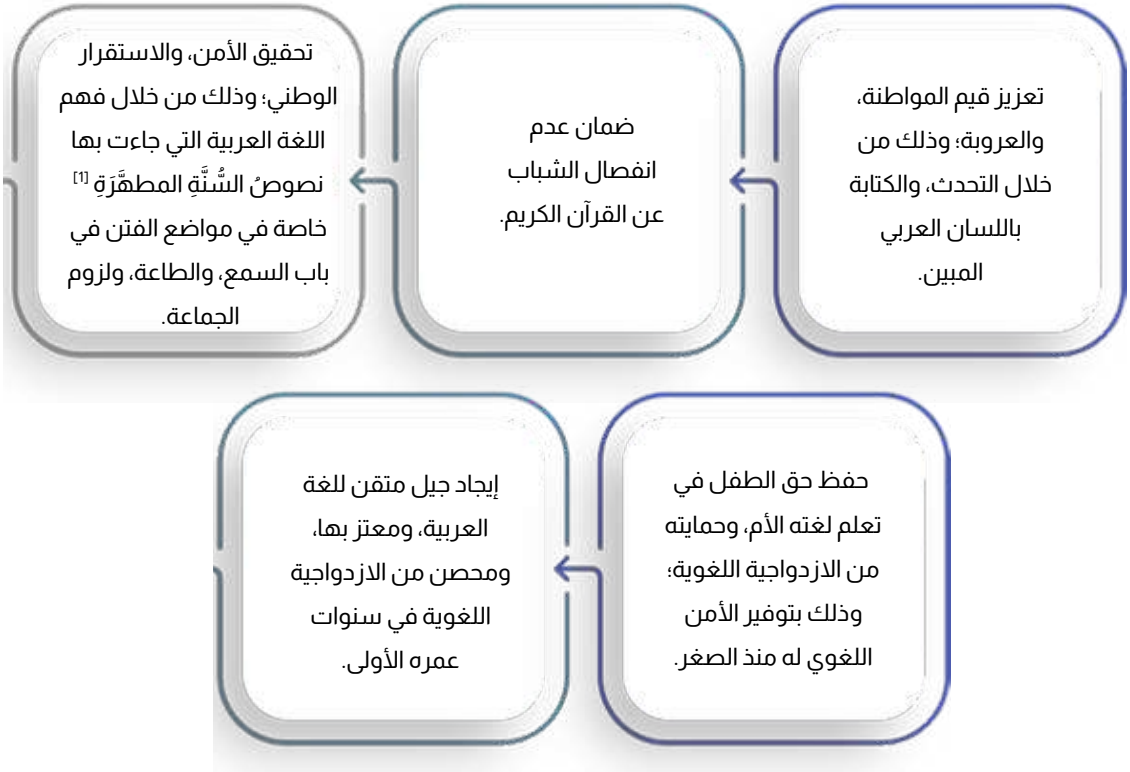

[1] وهي النصوص التي تحمي المجتمع من خطر الخوارج، والثّوار.

الأهداف التفصيلية:

1- تدريس اللغة العربية في الصفوف المبكرة في جميع المدارس؛ بدءًا من مرحلة الروضة (من سن 5-10)؛ باعتبارها سنوات الغرس للغة الأم التي أثبتت التجارب، والأبحاث خطورة مزاحمة أية لغة أخرى لها.

2- ترجمة العلوم، والكتب العلمية، وتعريبها.

3- تدريس المواد العلمية، والطب باللغة العربية.

4- الاعتماد على اللغة العربية في مجال الإعلام، والتعليم العام، والجامعي، وكذلك في المناسبات الدولية، والمحلية، والمؤتمرات العلمية.

5-التعبير عن اللغة بكلمة (لسان)، وتثبيت هذا المسمى في الأذهان؛ وذلك من خلال استخدامه المكثف بدلًا من (اللغة) في الإعلام، والتعليم، وتثبيته في الكتب، والمنشورات، والمقررات، واستعماله في المؤتمرات[1].

البيئة الخارجية:

أ/ التحديات، والتهديدات:

1- اكتساح اللغات الأجنبية للبيئة العربية على حساب اللغة العربية؛ فالعالم من حولنا يتحدث الإنجليزية، وهي لغة العلم، والطب، والهندسة، والبرمجيات، والتطبيقات.

2-سريان مشاعر الفخر باللغة الإنجليزية لدى أغلب المجتمعات العربية؛ باعتبارها اللغة الفائقة.

3-شعور البعض منّا بالغربة، والانعزال حينما نتحدث بلغتنا العربية.

4- التحدث باللغات الأجنبية في وسائل الإعلام العربية.

5- فشل الإعلام العربي، وقنوات التعليم في إنتاج برامج عربية مشوقة.

6- وجودُ كَمٍّ هائلٍ من المحتوى الإعلامي المقدم للأطفال باللغة الإنجليزية.

7- فشل المدارس، ودور التعليم في استحداث دروس جذابة باللغة العربية.

8- اشتراط الحصول على اللغة الإنجليزية، وجعله معيارًا للقبول في أغلب الوظائف.

9- ضعف جهود التعريب للغة العربية.

10-ضعف جودة الترجمة العربية.

11- قضاء الشباب لأغلب أوقاتهم على الهواتف المحمولة، والتطبيقات التي يصدر معظمها باللغة الإنجليزية.

---

[1] لم ترد كلمة (لغة) في القرآن الكريم إلا على سبيل الذم (اللغو: وهو سقط الكلام) بل إن العربية في القرآن الكريم لا تأتي إلا مع كلمة لسان (بلسان عربي مبين) واللسان تعبير أدق، وهي كلمة تستعمل للتعبير بها عن عند بقية اللغات فيقال: (اللسان الإنجليزي)

ب/ الفرص:

اللغة نظام عقلي مركوز في فطرة الإنسان؛ وبالتالي فمن السهل إعادة تشغيل هذا النظام من جديد.

اللغة العربية كتبت بها السنة النبوية المطهرة، وحررت بها أحاديث الفتن التي تعتني بالسياسة الشرعية، وعلاقة الحاكم بالمحكوم.

تنامي جهود منظمة اليونسكو في حماية اللغة الأم.

اللغة العربية لغة قوية بذاتها، وبمميزاتها؛ فهي لغة مركزية وأساسية، ومن أقدم اللغات، ومن أكثرها ثراءً.

وجود مراكز عربية متنوعة، ومبادرات فردية، وجماعية صادقة، وجادة للرقي باللغة العربية.

وجود مراكز، وتطبيقات للترجمة، وأعمال حاسوبية تخدم العربية لغة، وكتابة.

اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، والدين، والصلاة، وسائر العبادات.

تخصيص يوم عالمي للغة العربية من قبل منظمة اليونسكو.

قوة الدول التي تعتني بالتعليم بلغتها الأم، مثل: الصين، وكوريا، وإسرائيل، وألمانيا، وفرنسا...في مقابل ضعف الدول التي تعتمد على التعليم باللغات الأخرى، خاصة الدول الإفريقية، وتخلفهم حضاريًّا.

سعة انتشار اللغة العربية، وسعي غير الناطقين باللغة العربية لتعلمها لأغراض دينية بحتة.

البيئة الداخلية:

أ/ نقاط القوة:

1-اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية.

2-السعودية لم ترزح تحت الاحتلال، ولم تخضع للتهديد، ولم تُفرضْ عليها أية لغة أجنبية.

3-الاسم الثاني للوطن يحمل اسمًا يرمز إلى اللسان العربي.

4-نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية [1]بالإشارة إلى اللغة العربية:

" المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى، وسنة رسوله- صلى الله عليه وسلم- ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض"[2]

5-وعي القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية بأهمية اللغة العربية.

6-متانة الاقتصاد السعودي، وتمتع السعوديين بالأمن السياسي، والاجتماعي.

7-قوة، ومتانة مشروعات وزارة الثقافة، وحرصها على الْخَطِّ، والشِّعْرِ، واللغةِ العربيةِ عمومًا.

8-مرونة وزارة التعليم، ورغبتها في تطويرها لمقررات اللغة العربية، ومناهجها.

9-وجود مراكز لخدمة اللغة العربية، أهمهما: مجمع الملك سلمان، ومركز الملك عبد الله الدوليان، وجهودهما البارزة في هذا المجال.

ب/ نقاط الضعف:

1- ضعف الجهود المتعلقة بتوعية الأهالي بالآثار الناتجة عند اختيارهم المدارس الأجنبية، والتعليم الدولي لتدريس صغارهم باللغة الإنجليزية في مرحلة الصفوف المبكرة التي يكاد ينعدم فيها تدريس اللغة العربية.

2- تكثيف حصص اللغة الإنجليزية، وتقليص عدد حصص اللغة العربية في المدارس الأجنبية.

3- تقليص المحتوى العربي الذي يتعرض له الطلاب في التعليم العام.

4- صعوبة تدريس بعض المواد العربية، وخاصة القواعد، والإملاء.

5- ضعف طرق التجديد، والابتكار عند تدريس مواد اللغة العربية.

---

[1]ليس من المبالغة القول: إن الاهتمام بالعربية سبق توحيد الكيان السياسي في المملكة؛ حيث تظهر بعض النصوص النظامية في العام 1346هـ التوجيه بالاهتمام بالعربية؛ باعتبارها اللغة الرسمية للحكومة الحجازية النجدية، وملحقاتها كما تبين ذلك مدونة قرارات اللغة العربية مركز خدمة اللغة العربية (٢٠١٥:٨)، وخلال مسيرة المملكة من بعد توحيدها بدأت القرارات، والسياسات المتعلقة باللغة العربية في الظهور بشكل واضح في كل تنظيم، أو لائحة تصدر. انظر (السياسة اللغوية السعودية: تحليل، ودراسة) محمود المحمود 2020م ص 194

[2]هيئة الخبراء بمجلس الوزراء [1] لم ترد كلمة (لغة) في القرآن الكريم إلا على سبيل الذم (اللغو، وهو سقط الكلام) بل إن العربية في القرآن الكريم لا تأتي إلا مع كلمة لسان (بلسان عربي مبين) واللسان تعبير أدق، وهي كلمة تستعمل للتعبير بها عن عند بقية اللغات فيقال: (اللسان الإنجليزي)

6-إثقال كاهل معلم اللغة العربية، وكثرة الحصص التي يدرسها، وكثافة الأعمال الموكلة إليه.

7-عدم وجود مادة الإنشاء، وإلغاء المكتبة المدرسية، وهي من الروافد المعينة على تعلم اللغة العربية.

8-عدم وجود مادة (الصرف) التي تشكل مصدرًا للثراء اللغوي للطفل.

9- إلقاء بعض الخطابات في الجامعات السعودية باللغة الإنجليزية دونما رادع من قانون يحمي اللغة.

أهم مؤشرات الأداء:

1- مدى إتقان التلاميذ للغة العربية الأم في الصفوف الأولى من التعليم بنسبة 90%.

2- تحسن إقبال الطلاب، والطالبات على المشاركة في المسابقات المتخصصة باللغة العربية (بمعدل مشاركة (350) طالبًامن كل (1000) طالب).

3-ارتفاع نسبة المحتوى العربي من إجمالي المواد المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي (بعد رصد وزارة الثقافة لهذا التطور).

الموارد:

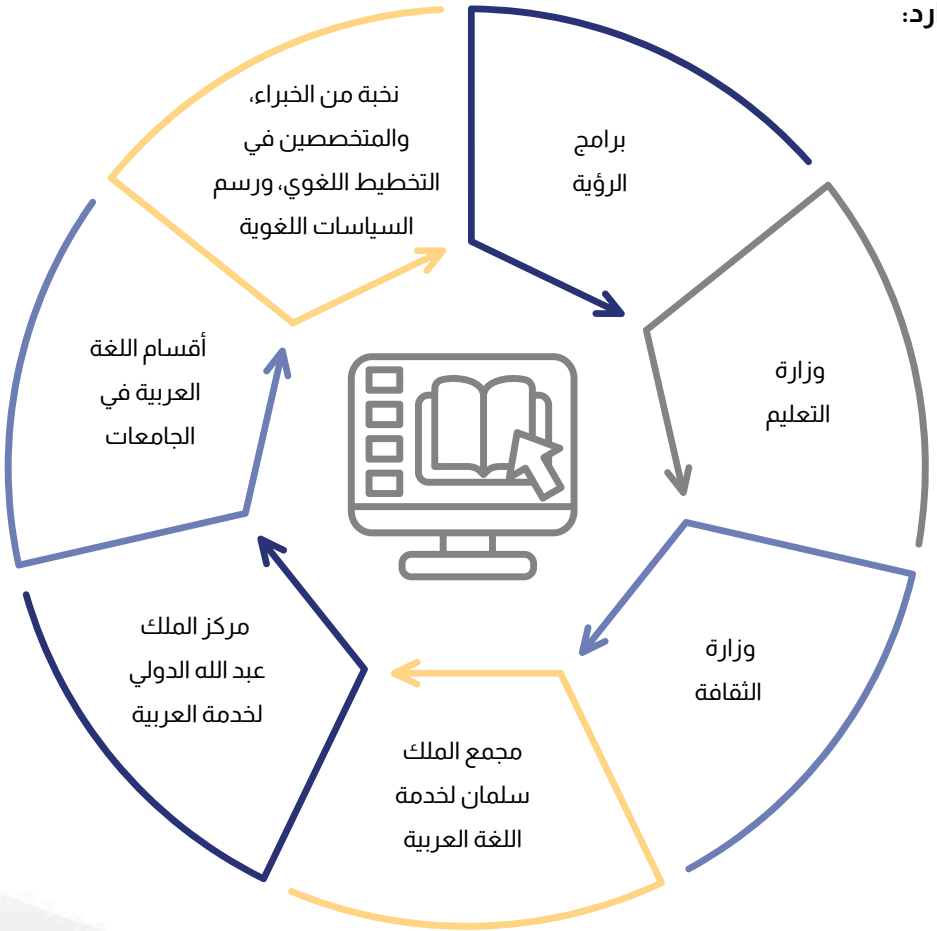

المبادرات:

أ/ مبادرات قصيرة الأجل:

1-تشكيل لجنة وطنية رفيعة المستوى لمناقشة أمر اللغة العربية، ورسم سياسة لغوية تجعل لها المكانة العلية؛ وذلك من خلال تخطيط الهيبة، وتخطيط المكانة.

2-دعوة وزراء التعليم العرب لحل أزمة اللغة العربية، ووضع الحلول المناسبة لها.

3-بناء خطه تعليمية شاملة تراعي جودة المحتوى الدراسي المقدم باللغة العربية؛ وذلك من خلال تخطيط المتن اللغوي.

4- إدراج تخصص هندسة اللغة ضمن تخصص اللغويات التطبيقية الحاسوبية في قسم اللغة العربية.

5- دراسة مقترح قرار إدراج مادة الإملاء لمنهج المرحلة المتوسطة، والثانوية.

6-دراسة مقترح إعادة إدراج مادة الخط العربي لمنهج المرحلة المتوسطة، والثانوية

7-دراسة مقترح إقرار تدريس مادة الصرف العربي لزيادة الثروة اللغوية لدى الطلاب.

8-إنتاج تطبيقات تخدم اللغة العربية بيسر، وسهولة.

ب/ مبادرات طويلة الأجل:

1- نشر اللغة العربية في مناطق العالم الإسلامي، وزيادة عدد الناطقين بها؛ وذلك من خلال ما يعرف بـ (الانتشار اللغوي)، وتشجيع استمرار المراكز المحلية في البلدان التي تعتني باللغة العربية بالدعم، والتمويل.

2- إنشاء مراكز للتعريب، والترجمة.

3-ترجمة كتب الطب، والهندسة، والعلوم المختلفة، وتعريبها، ونقلها من كافة اللغات.

4-إنشاء (دار الحكمة) كأكبر مكتبة عربية، وتعيين العلماء، والمترجمين فيها، ومنحهم امتيازات، وحوافز قوية للنهوض بالعلم، وأعمال الترجمة، والتعريب.

5-التواصل المستمر مع المؤسسات الدولية، مثل: منظمة اليونسكو لحماية اللغة العربية، والتراث العربي الأصلي بشكل أكبر، ولتسجيل المزيد من المنجزات العربية.

6-إنشاء هيئة مراقبة المحتوى العربي، وإصدار مخالفة إعلامية عند الطرح الذي يخالف السياسة اللغوية.

7- دراسة مقترح فرض قرار بمنع مزاحمة أية لغة أجنبية للغة العربية الأم في صفوف مبكرة.

8- دراسة مقترح قرار بدء تدريس اللغة الإنجليزية، والصينية بعد بلوغ الطالب لسن العاشرة.

9- إنشاء مراكز تعريب للعلوم، والهندسة، والطب على مستوى عالٍ من الجودة.

10-إطلاق مشروع (تحرير المصطلحات) من خلال بوابة التعريب.

11-إطلاق مشروع (عامية /عربية) لإعادة الكلمة العامية إلى أصلها العربي، ولتقريب العامي من الفصيح.

12- إنتاج محتوى إعلامي اقتصادي تعليمي ترفيهي.

13- افتتاح (مصرف عربي) خاص بجمع المعاجم اللغوية؛ حتى يكون مكانًا حصينًا للمحافظة على الثروة اللغوية.

14- إطلاق مبادرات صادرة من الوزارات، والهيئات، والمؤسسات لخدمة العربية.

مقترحات:

1- إلزام المدارس بتدريس مواد المعرفة باللغة العربية لكافة مستويات النظام التعليمي؛ وذلك من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية.

2- تدريس الطب ([1])، والهندسة في الجامعات بعد التعريب، والترجمة.

3- التأليف للمقررات، والتخطيط للمناهج؛ وفق أسس علمية مواكبة للتطورات.

4-إسناد مهمة تأليف مقررات اللغة العربية إلى أساتذة في اللغويات التطبيقية بالجامعات، وإلى متخصصين في هندسة اللغة، والذكاء الاصطناعي، والبرمجيات الحاسوبية، وكذلك الحال في الكتب المدرسية المتطورة.

5-تطوير قدرات معلمي اللغة العربية، ومعلماتها، وتنمية مهاراتهم اللغوية؛ وذلك من خلال التدريب المستمر، والاختبارات السنوية.

6-الشروع بوضع سياسة تعليمية تعنى بما يسمى بـ (تخطيط المكانة، والهيبة) للغة العربية؛ وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- اشتراط إجادة اللغة العربية عند التقدم للوظائف؛ بحيث يكون إتقانها من أهم معايير القبول، والمفاضلة في الوظائف.
- إعادة تخطيط المكانة لتدريس اللغات الأخرى، مثل: الإنجليزية، أو الصينية؛ وذلك من خلال تحديد موقع اللغات الأجنبية الثانية في المناهج الدراسية إلى جانب القرارات المتعلقة بها، وتحديد سن بدء تدريس هذه اللغات، وعدد السنوات، وساعات الدراسة.
- إلزامية تعلم اللغة العربية منذ السنة الخامسة، وحتى العاشرة للطلاب السعوديين، والعرب، وعدم مزاحمة أية لغة أجنبية للغة العربية في الصفوف المبكرة.
- إقرار بدء تدريس اللغة الإنجليزية، أو الصينية، أو الفرنسية للطفل منذ العاشرة.
- منع التحاق التلاميذ السعوديين بالمدارس الأجنبية، واقتصارها على الأجانب فقط.
- فرض مقررات باللغة العربية الميسرة للطلاب الأجانب في المدارس الأجنبية، والدولية منعًا للغربة، وزيادةً للتواصل.
- وضع حصص قواعد النحو العربي، والنصوص العربية في بداية اليوم الدراسي.
- رفع معدل درجات النجاح في اللغة العربية، ومساواتها بالرياضيات.

[1] مع الاستفادة من تجارب الدول التي عرَّبت الطب، مثل: سوريا.

7-إعادة تخطيط المتن اللغوي لمواد اللغة العربية كاملة التي تأتي ضمن جهود ما يُعرف بـ (الإصلاح اللغوي)؛ وذلك من خلال ما يأتي:

- تخطيط المتن اللغوي لمادة الإملاء؛ وذلك (بتدريسها بطريقة عكسية؛ بحيث لا تنطلق من القاعدة؛ بل من خلال الممارسة التطبيقية عن طريق النظر في رسم الكلمة، والمحاكاة، والتكرار ثم النقل غيبًا).
- تخطيط المتن اللغوي لمادة النحو العربي، وترتيبه بشكل حديث، وعصري يتناسب مع الواقع؛ وذلك (من خلال منح الطالب الأساسيات في النحو، وليس كل النحو؛ وذلك بحذف بعض الدروس الصعبة، وقصرها على المتخصصين في الجامعات).
- تخطيط المتن اللغوي لمادة القراءة؛ وذلك بتضمينها نصوصًا ترتقي بالذائقة العربية، وتحمي القيم، والمبادئ الإنسانية، والخلق القويم.
- إعادة تدريس مادتي: الإنشاء (التعبير)، والخط العربي، (والاقتصار على خطي: النسخ، والرقعة).
- تدريس مادة الصرف لزيادة الثراء اللغوي.
- تيسير محتوى مقرر النحو العربي مع حذف المواد التي لا ينتفع منها إلا المتخصصون، والاقتصار على تدريسها في الجامعة.
- إعادة المكتبة المدرسية مع الحرص على توفير كتب رصينة كتبت بلغة سليمة.

8-تشجيع الابتكار في مجال اللغة، وهو ما يُعرف بـ (الابتكار اللغوي)؛ وذلك عن طريق ما يأتي:

- تشجيع الطلاب المبدعين؛ وذلك من خلال مؤسسة (موهبة)، وغيرها من المؤسسات على إنتاج محتوى اقتصادي تعليمي ترفيهي.
- استخدام تطبيقات الحاسوب، والذكاء الاصطناعي لخدمة اللغة العربية.
- رصد المبادرات الفردية، والجماعية الخادمة للعربية، وتحويل أبرزها إلى مشاريع لسانية، ودعم أصحابها.
- تحفيز المبتكرين؛ وذلك بمنح الجوائز، والمكافآت لأفضل منتج، أو مشروع يخدم اللغة العربية.

9-تكثيف الجهود لحماية اللغة العربية؛ وذلك ضمن ما يعرف بـ (صيانة اللغة) من خلال الإجراءات الآتية:

- إصدار العقوبات، وفرض الضرائب على الشركات، والمؤسسات التي لا تلتزم بالأنظمة، والقوانين المراعية لحفظ مكانة اللغة العربية.
- مراقبة المحتوى المخالف للغة العربية، وفرض العقوبات على الجهات، والمؤتمرات التي تتحدث بلغة غير اللغة العربية، أو المحلات التي تستخدم أسماء بلغات أجنبية.
- الاستفادة من خصائص الطفولة المبكرة بتلقين الطفل اللغة العربية قبل الدخول للمدرسة؛ وذلك من خلال إلزام الحضانات بتعليم العربية.

- التركيز على اللغة المنطوقة، والسماع الصوتي للغة قبل الانتقال إلى المستوى الكتابي، وعدم الدمج بين المستويين في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وذلك بحسب ما انتهت إليه البحوث العلمية في النمو اللغوي.
- إنشاء مراكز في الأحياء تسمى (الأعشاش)؛ بحيث يكون في كل حي عشّ يعتني بالأطفال الصغار لتلقينهم اللغة العربية المنطوقة، وتمكينهم من الاستماع لها شفويًّا عن طريق معلمات متخصصات في اللغة العربية، أو من مقاطع مصورة على أن يكون الالتحاق بهذه الأعشاش مجانيًّا.
- الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لصناعة عالم للأطفال يساعدهم على امتلاك اللغة العربية الفصحى قبل الدخول في المدرسة.
- إنتاج برامج رصينة، وتعميمها على الروضات، والحضانات في الأحياء، وإلزامهم بتعريض الأطفال لها، وتقييم مستوى الأطفال فيها من خلال اختبارات، وقياسات من قبل وزارة التعليم.

10- استثمار اللغة العربية لزيادة اقتصاديات الوطن من خلال ما يعرف بـ (اقتصاديات اللغة).

11- إجراء القياسات العلمية؛ وذلك (من خلال قياس التفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعي) لرصد التفاعل الإعلامي، والوقوف على ردود الأفعال حيال بعض القرارات الجديدة التي تتعلق بالإصلاح اللغوي، والصيانة اللغوية.

12-إجراء المزيد من الدراسات، والأبحاث حول مستقبل اللغة العربية، والتحديات التي تواجهها، والمشكلات التي تعاني،وستعاني منها.

13- إطلاق حملات إعلامية لتكثيف الوعي بأهمية اللغة العربية، ومكانتها، وثرائها، وقوتها.

التعقيبات:

التعقيب الأول - أ.د. عبد العزيز الحُميد

تأتي ورقة (الأمن اللغوي العربي: الواقع، والتحديات، والحلول) كاشفة عن مسألة مُهِمّة في واقعنا المعاصر؛ فهيتتناول أمرًا عظيم الأهميّة في مجيئه مُكْمِّلًا الجوانبَ الأخرى من جوانب الأمن؛ فالأمن بجوانبه المتعدّدة يحظى باهتمامٍ كبيرٍ من الدولة والمجتمع؛ فهو عنصرٌ أساسٌ لاستقامة الحياة إلى جانب صحة الأبدان، ووجود عناصر المعيشة الأساسيّة، ويجمعها قوله= عليه الصلاة، والسلام-: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»، وأحسنت الكاتبة في جمع أهمّ عناصر الموضوع بالتعريف بالأمن اللغويّ، وأهميّته، وواقعه العربيّ، والكشف عن بعض أسباب ضعف اللغة العربيّة في نفوس أهلها، ثمّ طرحت موضوع التخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، وأهميّتها الظاهرة في جعل الاهتمام باللغة، والحفاظ عليها أمرًا منظّمًا معتمدًا على معايير، وخططٍ بدلًا من الاجتهادات الفرديّة.

وختمت ورقتها بتوصيات مهمّة، وقيّمة؛ بما فيها من توصيات لصيقة بالأمن اللغويّ خاصّة، وتوصيات عامّة ترتقي بالعربيّة لوضعها في منزلتها اللائقة بها، وقد أحسنت الكاتبة في جمع عناصر متعدّدة لموضوع الأمن اللغويّ، وهو الأمر الذي يغيب عن كثير من الناس؛ بل إنّ القليل من المثقّفين يدرك أهمّيته، وخطورة شأنه، ولعل ما نراه من استهتارٍ بأمر اللغة، وعدم المبالاة بها، وعدّها أمرًا ثانويًّا لا أثر له في حياة الناس، لعل ذلك جاء من الجهل بأهمّية اللغة في كونها عنصرًا فاعلًا في أمن الأوطان، ولا يخفى ما للغة، أيّة لغة، من أثرٍ كبيرٍ في ربط متحدّثيها بوطنهم، وأمّتهم، وكونها رابطةً وثيقةً تربط بين أفراد المجتمع، وتُسهم في توحيد ثقافتهم، وانتمائهم.

فاستهداف اللغة أحد مقاصد أيّ مستعمرٍ يريد استعمار بلدٍ من البلدان؛ فإضعافها، وإذابتها في لغته إحدى وسائله لإضعاف الأمّة التي يريد استعمارها، ولعلّ من أبلغ من عَبَّرَ عن هذا الأمر أديب العربيّة مصطفى صادق الرافعي- رحمه الله- بقوله: "وما ذلّت لغة شعبٍ إلّا ذلّ، ولا انحطّت إلّا كان أمرُه في ذهابٍ، وإدبارٍ، ومِنْ هذا يفرض الأجنبيُّ المستعمرُ لغتَه فرضًا على الأمّة المستعمَرة، ويَركبُهم بها، ويُشعرهم عظمتَه فيها، ويستلحِقُهم من ناحيتها؛ فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثةً في عملٍ واحدٍ: أمّا الأول؛ فحَبْسُ لغتِهم في لغتِه سجنًا مؤبّدًا، وأمّا الثاني؛ فالحكم على ماضيهم بالقتل مَحْوًا، ونسيانًا، وأمّا الثالث؛ فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يصنعها؛ فأمرُهُمْ من بعدها لأمرِه تَبَعٌ"[1].

[1] وحي القلم – مصطفى صادق الرافعي 3/29

12- ضرورة تعزيز المحتوى الإعلامي المحلي؛ وذلك من خلال برامج إذاعية، وتلفزيونية تناقش القضايا التي تهم كل منطقة، مثل: البلديات، والمرور، والصحة، والتعليم.

13- تنظيم ورش عمل، ودراسات توضح أهمية الإعلام في تعزيز الوعي الثقافي، وتنمية الفكر المحلي، وأن يكون هذا التوجه جزءًا من إستراتيجية إعلامية وطنية.

14- الاستفادة من التقنيات الحديثة، والمنصات الرقمية؛ وذلك لتعزيز العمل الإعلامي؛ من حيث الطرح، والمحتوى، والوصول إلى جمهور أوسع.

15- تأسيس مراكز تدريب؛ وذلك لتطوير مهارات الإعلاميين في مجالات متعددة، مثل: السياسة، والاقتصاد، والشؤون الخارجية؛ مما يعزز مصداقية المحتوى الإعلامي.

16- دعم الإعلاميين عبر برامج تحفيزية، ومنح الجوائز للأعمال المتميزة في مجال الإعلام المحلي؛ وذلك من أجل تعزيز الفكر المحلي، وتطوير المحتوى الإعلامي.

17- إطلاق حملات تعريفية تربط بين الإعلام الرسمي واهتمامات الجهات غير الحكومية؛ مما يعزز التفاعل بين الإعلام والجمهور في الوقت الحالي.

18-تأكيد دور الإعلام المحلي في تنفيذ أهداف رؤية 2030م، واعتباره شريكًا أساسيًّا في التطوير الوطني؛ وذلك من خلال تقديم محتوى هادف، وواقعي يساهم في بناء الوطن.

ولهذا فاللغة أحد حصون الأُمم التي تحافظ عليها من الدخول عَبْرَها؛ فلا عجبَ أنّ أغلب الأمم تعتدّ بلغاتها، وتعتزّ بها، وتحافظ عليها من عوامل الضعف، ولا ترضى بإحلال أيّة لغةٍ أخرى محلّها

ولإبراز هذا الأمر يجدر بنا عرض نماذج لمواقف بعض الشعوب، والحكومات في الحفاظ على لغاتها، ويكفي التمثيل بالفرنسيين؛ إذ ورد في هذا الشأن ما يأتي:

- غضبَ الرئيس الفرنسيّ السابق (جاك شيراك) وخرجَ من أحد المؤتمرات حين ألقى أحد الفرنسيين خطابًا باللغة الإنجليزية؛ فمع التقارب بين اللغتين، وبين المتحدثين بهما في المبادئ، والدين، لكنّ الحفاظ على الهويّة القوميّة هو الذي دفع الرئيس الفرنسي إلى هذا الموقف.

- عندما أُقيم كأس العالم في فرنسا عام 1998م كانت اللغة الرسمية لدى الفيفا الإنجليزية، لكن فرنسا هددت بإلغاء كأس العالم إن قُرّر أن تكون الفرنسية اللغة الثانية!

- تنفق فرنسا على الشقّ الفرنسيّ في كندا بلايين الفرنكات، وتواجه اللغة الإنجليزية بعنف؛ فقد صدر قانون عن مجلس الشيوخ الفرنسي يُجَرّم من يتحدث الإنجليزية في الوزارات، والإدارات العامة، وقامت فرنسا بتغيير اللافتات التي كتبت بالإنجليزية إلى الفرنسية، ورفضت فرنسا باخرةً محملةً بالحواسيب قادمة من أمريكا؛ لأنها لم يكن فيها دليل الاستخدام باللغة الفرنسية[1].

وقد صوّر الأديب مصطفى صادق الرافعي مبلغَ حفاظ المجمع العلميّ الفرنسيّ على الفرنسية، وسعيه إلى تغيير كلمةٍ إنجليزيةٍ دخيلةٍ عليها؛ فقال: "وهل أعجب من أنّ المجمع العلميّ الفرنسيّ يؤذّن في قومه بإبطال كلمة إنجليزية كانت في الألسنة من أثر الحرب الكبرى، ويوجب إسقاطها من اللغة جملةً، وهي كلمة (نظام الحصر البحري)، وكانت مما جاءت مع نكبات فرنسا في الحرب العظمى؛ فلما ذهبت تلك النكبات رأى المجمع العلميّ أن الكلمة وحدها نكبة على اللغة، كأنها جنديّ دولةٍ أجنبيةٍ في أرض دولة مستقلة بشارَته، وسلاحه، وعَلَمِه يعلن عن قهر، أو غلبة، أو استعباد"[2].

وتأييدًا لما ذكرته الكاتبة؛ فنحن بحاجة ماسّة إلى زرع الاعتزاز باللغة العربيّة لدى شباب الوطن؛ وذلك بعد التعريف بقيمتها بأساليب تناسبهم، وتتماشى مع الانفتاح الواقع على اللغات الأخرى، ويمكنني ذكر بعض الإجراءات المقترحة التي تتمثل فيما يأتي:

- تفعيل الضوابط، والأنظمة الرسميّة الخاصّة باللغة، واقتراح إضافة غيرها للسيطرة على مظاهر إفساد اللغة في الشوارع، والمواقع الإلكترونية، وقد جُمعت جميع القرارات في كتاب (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعوديّة: الأوامر، والقرارات، والأنظمة، واللوائح، والتعاميم- مركز الملك عبد الله)، ولعله يفيد في هذا المجال لجمعه كل أنظمة الدولة الخاصّة باللغة.
- اقتراح مشروعات لتعزيز اللغة في نفوس أبنائها، مثل:
- تعريف أبناء الوطن أنّ لغتنا هي اللغة الوحيدة المتصل ماضيها بحاضرها عبر أكثر من أربعة عشر قرنًا؛ فنحن نستطيع قراءة نصوصٍ قيلت في العصر الجاهلي، وكذا القرآن الكريم، ولا نشكّ، ونحن نقرأ هذه النصوص في أنّها عربيّة؛ حتى وإنْ احتجنا لمعرفة بعض معاني كلماتها إلى الشرح، والإيضاح؛ فهذا الأمر يتّصل بثروة القارئ اللغوية، أمّا نظام اللغة الذي جاءت به تلك النصوص؛ فهو نظام اللغة الذي نعرفه: فعل+ فاعل+ مفعول به/ مبتدأ+ خبر/ صفة + موصوف/ مضاف + مضاف إليه ... ولذا من العجيب أننا، ونحن نقرأ الشعر الجاهليّ، ومع جهلنا ببعض كلماته لكنّنا نتفاعل معه، ونشعر أنّه بلغتنا.

---

[1]ينظر: واقع اللغة العربية، ومستقبلها: عبد العزيز الحميد، مجلة الجمعيّة العلميّة السعوديّة للغة العربيّة، ع 1، 1429هـ ص13-14، حوار حول:"واقع اللغة العربية في الاستعمال اليومي" مع د. رشيد بلحبيب، موقع مغرس: https://www.maghress.com/oujdia/2114

[2]تحت راية القرآن – مصطفى صادق الرافعي ص 20-21.

- تعريف المجتمع بأنّ كلّ أمّة تُحافظ على لغتها مهما صغرت اللغة، وإنْ كانت لغة بلدٍ واحدٍ صغير، مثل: فيتنام، وكمبوديا، وغيرها كثير؛ فكل بلدٍ لا يقبل بغير لغته، أمّا لغتنا العربيّة؛ فهي لغة اثنتين وعشرين بلدًا عربيًّا، ولغة الدين لما يقارب ملياري مسلم، وهي إحدى اللغات الستّ المعتمدة في هيئة الأمم المتّحدة.
- إبراز شهادات كثيرٍ من المستشرقين، والعلماء من غير العرب الذين شهدوا بعظمة اللغة العربية؛ بل إنّ بعضهم جعلها أعظم اللغات، وشهادة غير مسلمٍ، وغير عربيٍّ بتفوّق العربيّة على أعظم اللغات لها قيمة كبيرة؛ لأنها شهاداتٌ مجرّدة من تعصّب العربيّ، والمسلم للغته، وحينما تُبرز هذه الشهادات، وتُنشر بصورة تناسب الشباب سيكون لها أثر كبير عليهم؛ لكونها جاءت من غير العرب، ومن علماء يجيدون لغاتٍ كثيرةً؛ فشهادتهم ليست مجاملة، أو عن جهل؛ بل عن علم، والحقّ ما شهدت به الأعداء.
- تعزيز الشعور بالاعتزاز لدى الشباب؛ بكون بلدهم المنبعَ الأولَ للعربيّة من أقدم عصورها: النقوش، والأدب الجاهلي (شعرًا، ونثرًا)، ثمّ القرآن الكريم، والسنّة النبويّة المطهرة، والإنتاج العربيّ الممتدّ لأكثر من أربعة عشر قرنًا، وهو ما يعزّز حضورها في نفوسهم، ومن أقوى الوسائلِ: إبراز المواقع الجغرافية المتصلة بتلك النصوص بخرائط، وربطها بالنصوص الواردة فيها، وهو ما يُشعر القارئ بالنشوة عند معرفته أنّ هذا الموقع القائم أمامَه قِيل فيه الشعر قبل أربعة عشر قرنًا! ويأتي لتحقيق ذلك إنشاء (الأطلس اللغويّ للجزيرة العربيّة) [1]؛ وذلك لإبراز عناصر اللغة على خرائط جغرافيّة تربط بين اللغة والمكان أسوةً بكثير من الدول التي أصدرت أطالس للغاتها القوميّة [2].

ولدينا رصيد كبير من الجهود التي ستُسهّل العمل لجمع المادّة اللغويّة؛ وذلك بحسب اتّساع الأطلس؛ ليشمل جميع لهجات العربيّة، وربطها بالموقع الجغرافيّ مع ربط اللهجات المعاصرة بها، أو يُقتصَر فيه على بعض أنواع الألفاظ المرتبطة بنصوصٍ محدّدة

[1] يُنظر لمزيد التفصيل: نحو أطلس لغوي جغرافي للجزيرة العربية: عبد العزيز الحميد، منشور في أعمال مؤتمر (اللغة العربية، ومواكبة العصر) المعقود في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في 17-19 جمادى الأولى 1433هـ، في (المحور الثاني - القسم الثاني) ص 226- 269

[2] من الأطالس اللغوية: الأطلس اللغوي لفرنسا، الأطلس اللغوي للبلاد الألمانية، والنمساوية، الأطلس اللغوي لإيطاليا، وجنوب سويسرا، الأطلس اللغوي لرومانيا، الأطلس اللغوي لأمريكا الشمالية، وغيرها.
ينظر: الأطلس اللغوي للدكتور خليل محمود عساكر- مؤتمر الدورة الخامسة عشرة، الجلسة الحادية عشرة، سنة 1949، ونشر البحث في مجلة المجمع 7/ 379-384

ولعل الأطالس الجزئية التي صنعها مؤلفوها للربط بين الأسماء والأماكن لنصوص محدّدة، كالمعلقات العشر، لعلّها تعطياً نماذج للأطلس اللغويّ المنشود أسوةً بالدول الكبرى، ومن تلك الأطالس:

- أطلس أسماء الأماكن في الشعر العربي (المعلقات العشر) - محمد بن أحمد الراشد، عبد الله بن صالح العنيزان.

ولعل أعمالًا سعوديّةً أخرى عن المواضع في الجزيرة تكون أساساً لأطلس يبرزها بخرائط جغرافيّة، ومنها:

- المعجم الجغرافيّ للبلاد العربية السعودية: وهو سلسلة من المعاجم الجغرافيّة التي أعدّها عددٌ من العلماء، مثل: حمد الجاسر، وابن خميس، والعبودي، وابن جنيدل، وعاتق البلادي، رحمهم الله، وغيرهم كثير.
- معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري: سعد بن جنيدل، دارة الملك عبد العزيز.
- معجم الأماكن الواردة في المعلقات العشر: سعد بن جنيدل، مركز حمد الجاسر الثقافيّ.
- أطلس المملكة العربيّة السعوديّة، من إصدار وزارة التعليم العالي، وهو عملٌ ضخمٌ مطبوعٌ طباعة أنيقة مدعومة بالخرائط.
- الأطلس التاريخي للمملكة العربيّة السعوديّة، من إصدار دارة الملك عبد العزيز.
- من التجارب التي جمعت بين اللغة والجغرافيا تجربة الأستاذ عبد العزيز المانع في إعداد دراسته القيّمة (على خُطى المتنبي)، لتتبّع خطّ هروب المتنبي من الفسطاط (بمصر) إلى الكوفة موضّحًا ذلك بخرائط دقيقة مدعومة بدراسة علميّة [1].

لا بدّ من التنبيه إلى أنّ ما يعنينا من تلك الأعمال هو ما يتّصل بالألفاظ اللغويّة المرتبطة بموقع جغرافيّ، وأحسِب أنّ إبراز ارتباط لغتنا بجذورٍ ضاربةٍ في أعماق تاريخ الجزيرة العربيّة يربط هُويتنا بتلك الجذور العميقة، وهو ما يؤدّي إلى الاعتزاز باللغة، والحفاظ عليها، وبه يتحقّق الأمن اللغويّ، وما أحوجنا أمام الانفلات البيّن، والسيل الجارف من خليط اللغات الذي نراه في لوحات المحلات، ولغة الشباب، والمخالفة الصريحة لأنظمة الدولة الخاصّة بالحفاظ على اللغة، ما أحوجنا إلى غرس الاعتزاز باللغة (بشيءٍ من التعصّب) لها، ومع أنّ العصبيّة مذمومة في عمومها، لكنّ العصبيّة للغة أسهمت في الحفاظ على بعض اللغات، ووقفت أمام ذوبانها في لغاتٍ أخرى، ولعل ذكر اللغتين الفرنسية، والألمانيّة، ولغاتٍ أقلّ منهما، يذكّرنا بعصبية أهلها، واعتزازهم الكبير بها.

[1] كتاب (على خُطى المتنبّي) للأستاذ عبد العزيز بن ناصر المانع، نشره كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية، وآدابها.

وللحفاظ على اللغة لا بدّ من سياسة لغويّة، وتخطيط لغويّ لإنزال اللغة المنزلة اللائقة بها؛ فتُطبّق أنظمةٌ، وقوانينُ للحفاظ عليها كالقوانين التي تضبط الاقتصاد، والتعليم، والآداب، وغيرها؛ فمن الضروريّ ترك الاكتفاء بأنظمةٍ نظريّةٍ لا تُطبّق إلى أنظمةٍ ملزمةٍ يعاقَب من يخالفها، وأثق أنّ سَنّ قوانين صارمة لمعاقبة من يخالف الاستخدام المجتمعيّ للغة السليمة أهمّ، وأعظم من القوانين الصارمة لمعاقبة من يخالف قوانين الحفاظ على البيئة النباتية، والحيوانية

ومع عظمة اللغة العربية، وتميّزها على اللغات الأخرى بشهادة العلماء، والمستشرقين غير العرب، لكنّ اللغة لا تنهض بنفسها، وإنّما تنهض بنهوض أهلها مصطحبيها، ومعتزّين بها؛ أي: أنّ اللغة تحيا بحياة أهلها، وتضعف، وتموت بضعف أهلها، وتخلّفهم؛ ولذا فنحن بحاجة إلى أعمالٍ حقيقيةٍ، وجهودٍ ملموسة للنهضة باللغة بعد تشخيصنا أسباب ضعفها في حياتنا، ولا شكّ أنّ معرفة المرض هو عاملٌ أساسيٌّ للوصول إلى العلاج الناجع؛ فمع عظمة العربيّة إلا أنها بحاجة إلى قرارات حاسمة تحفظها، وتحفظ لها منزلتها، ولعلنا نتذكر عددًا من اللغات الأخرى التي سلكت دولها مسلك الحزم، والقوّة لتغيير الواقع لصالحها، مثلما يأتي:

- روسيا فرضت اللغة الروسية على الجمهوريات الأخرى أيام الاتحاد السوفيتي، واليابان فرضت اللغة اليابانية على كوريا عند استعمارها، ومنعت استخدام اللغة الكورية إلى أن استقلت كوريا؛ فأعادت لغتها ثانية.
- فيتنام بعد استقلالها فرضت لغتها القومية للتعليم بها؛ حتى أنّها فرضت تعليم الطبّ بها، وأمهلت أساتذة الطب أقلّ من سنة لتطبيق ذلك.
- تمسّكت الصين بلغتها القوميّة مع صعوبتها، وبلوغ عدد حروفها (2200)، وكذا اليابان تمسّكت باليابانية مع وصول حروفها إلى (2600) حرف، ولم تقف صعوبتهما، وتعقيدهما حائلًا دون أن تكونا اللغتين القوميّتين لهذين البلدين المتقدّمين[1].

[1] ينظر: التخطيط اللغوي، والأمن اللغوي: عبد السلام المسدّي، مجمع الملك سلمان ص 11- 12.

واقترحت الكاتبة إنشاء مركز وطني للتخطيط اللغوي، ورسم السياسات اللغوية، وأيّ متأمّلٍ في موضوع الأمن اللغويّ لا يشكّ في الحاجة إلى جهةٍ رسميّة تضع الأنظمة التي تحافظ على الأمن اللغويّ، وتراقب الواقع بين الناس، لكنّي أرى أنّه لا حاجة إلى إنشاء مركز للتخطيط اللغوي؛ فـ (مجمع الملك سلمان العالميّ للغة العربيّة) يلبّي هذا الاقتراح، وللمجمع عناية كبيرة بالتخطيط،والسياسة اللغوية، وقد جمعَ المجمعُ خبرةَ (مركز الملك عبد الله الدوليّ لخدمة اللغة العربية) الذي دُمجَ في المجمع بعد إنشائه، وأصبح قسماً للتخطيط اللغوي في المجمع، ويُصدر (مجلة التخطيط، والسياسة اللغوية)، وهي مجلّة متخصّصة في هذا الموضوع، إلى جانب إصدارات أخرى، منها ما يأتي:

- مُدَوّنة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر، والقرارات، والأنظمة، واللوائح، والتعاميم- مركز الملك عبد الله
- التخطيط، والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية (سجل ندوة دولية) - مجمع الملك سلمان.
- الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية: دراسة حالة لبلدان مختلفة في التخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية- مركز الملك عبد الله.
- الحماية القانونية للعربية في المملكة العربية السعودية: اللغة العربية لا تحمي ذاتها- تحرير: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي- مجمع الملك سلمان.
- الجهود السعودية في خدمة اللغة العربية: السياسات، والمبادرات- مركز الملك عبد الله.
- السياسة اللغوية، والتخطيط: مسار، ونماذج: عبد القادر الفاسي- مجمع الملك سلمان.
- التخطيط اللغوي، والأمن اللغوي: عبد السلام المسدّي- مجمع الملك سلمان.
- السياسة اللغوية: مفاهيم، ومسارات: محمد خطابي- مجمع الملك سلمان.
- اتجاهات السياسة اللغوية: محمود فهمي حجازي- مجمع الملك سلمان.

والذي أقترحه على (ملتقى أسبار) هو مَدّ حبال التواصل بينه وبين مجمع الملك سلمان، لدراسة هذا الموضوع، والتعاون في تطويره، وترقيته، والشراكة معه.

التعقيب الثاني- أ.د. عبد الله المفلح

تناولت الورقة الرئيسة مفهوم الأمن اللغوي، وأهميته، كما تحدثت كاتبتها عن واقع الأمن اللغوي العربي، وحاولت التفريق بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية؛ فالسياسة اللغوية أكثر ارتباطاً بقضايا الأطر العامة، والموجهات الرئيسة، والمنطلقات الإستراتيجية، هذا بالإضافة إلى قضايا الأنظمة، واللوائح، والقوانين الرسمية المتعلقة باللغة، وعلاقتها مع المجتمع، بينما التخطيط اللغوي أكثر ارتباطاً بالجانب العملي لترجمة السياسة اللغوية على أرض الواقع، وأوردت الورقة بعضًا من أشكال التخطيط اللغوي، وأمثلة عليها، وركزت على التخطيط للمتن اللغوي، وتطويره، ثم خُتمت الورقة بعدد من التوصيات، والمقترحات المتميزة.

وسأركز في هذا التعقيب على بعض الجوانب التي أرى أهميتها في مناقشة هذه القضية؛ وذلك في محاولة لتحديد بعض أطرافها، وأبعادها، وما يجب أن يسلط عليه الضوء؛ ليساعدَ في فهم القضية، وتقديم التوصيات بشأنها، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت، وتبذل لتحسين وضع اللغة العربية؛ فإن الكثير من تلك الجهود تذهب أدراج الرياح، وتبقى مجرد حبر على ورق؛ لأنهالا تلامس واقع اللغة العربية، وما تواجهه من تحديات[1]، ولعل أهم الأسباب في ضياع تلك الجهود أن أغلبها إما يأتي تنظيرًا، وحشدًا للأفكار لمجرد الحديث عن هذه المسألة المهمة، أو أنها تحمل لغة خطابية تحذيرية تحكمها عقلية المؤامرة، ولم تلامس جوانب واقعية في السياسة اللغوية، أو في واقع التشريعات، والتعليم، أو البناء النفسي للإنسان العربي تجاه لغته

وتكثر الأسئلة المتنوعة عند طرح قضية اللغة، والهوية، وأمن المجتمع العربي، وبعض التساؤلات يمكن أن تكون نواة لبحوث،واستطلاعات مستقبلية، ومنها: ما مهددات الأمن اللغوي في العالم العربي؟ وهل يمكن تقسيم تلك المهددات حسب الخطورة، أو الأهمية، وما معايير ترتيب الأولويات في التعامل مع تلك المهددات، وما العوامل المساعدة التي تزيد من تحقق الأمن اللغوي؟

[1] الباهلي، محمد، 2018م، اللغة، والأمن القومي، صحيفة الاتحاد، 18 يناير 2018.

وانطلاقًا مما سبق؛ فإنه يمكن أن ينظر لقضية الأمن اللغوي من ثلاثة محاور: محور اللغة، ومحور تعليم اللغة، ومحور الإنسان العربي (مستعمل اللغة)، ولكل عنصر من هذه العناصر قضايا تفصيلية يمكن طرحها، ومناقشتها، ومن ذلك ما يأتي:

- **في اللغة:** يمكن مناقشة قضايا تطوير المتن اللغوي، وقواعد اللغة، والعلاقة بين العامية والفصيحة، واللهجات العربية الحديثة (على مستوى الألفاظ، والتراكيب)، وأهمية تطوير المتن اللغوي بناء على نتائج دراسات تُصمم لتحقيق أهداف تطويرية محددة.
- **وفي تعليم اللغة:** يمكن مناقشة قضايا تطوير المعلم، والمنهج، وطرق التدريس، وإثراء المحتوى العربي بمواد قرائية متنوعة الموضوعات، والأساليب لمختلف أعمار التعليم العام، ويمكن الإفادة من تقرير البنك الدولي (2022م) عن منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا للنهوض بتعليم اللغة العربية، والحدّ من "فقر التعلم" حسب مصطلح التقرير [1].
- **وفي الإنسان العربي:** يمكن مناقشة قضايا وضع السياسات، والتشريعات المتعلقة باللغة، والملزمة للأفراد، والمؤسسات، وإستراتيجيات تنفيذها في الواقع، وتصميم برامج متنوعة (فكرية، ونفسية)؛ وذلك لفك الارتباط بين اللغة الأجنبية ومشاعر التطور، والتحضر المصطنع عند الأجيال الجديدة، وإستراتيجيات رفع الثقة بالنفس عند الحديث بالعربية، ولا يعني هذا- بالتأكيد- عدم التشجيع لتعلم اللغات الأجنبية.

وأرى أن محور الإنسان العربي (مستعمل اللغة) هو المحور الأكثر أهمية في تحقيق الأمن اللغوي، ولكن الورقة لم تتطرق له بالقدر الذي يناسب أهميته في مناقشة القضية، أما التوصيات؛ فيدخل جزء مهم منها في محور الإنسان؛ سواء من حيث مستواه الفكري، والنفسي المتصل بانتمائه للغة العربية، واعتزازه باستعمالها، أو من حيث خروقات الأمن اللغوي التي يمارسها بشكل يومي، وتحديد ما يجب عليه القيام به لتحقيق الأمن اللغوي، ومحاسبته على تلك الخروقات.

ويأتي بُعْدُ "الإنسان العربي" في التأثير على الأمن اللغوي محورَ تعليمِ اللغةِ (طرق تدريس العربية)؛ إذ يكشفاختبار (PIRLS) الدولي الذي يقيس مدى تقدم القراءة باللغة الأم في العالم عن ضعف شديد لدى طلاب التعليم العام في عدد من الدول العربية [2]

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/events/2021/06/29/advancing-arabic-language-teaching-and-learning-in-mena

[2]https://arabicac.com/ar/articles/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%84%D8%B2-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA

ولذلك فإن الدراسات التي تهدف إلى تقديم الحلول يجب أن تتوجه- أولًا- إلى بحث استراتيجيات تقوية انتماء العرب للغتهم العربية، واستعمالها في حياتهم دون غيرها؛ لأن المهدد الأخطر للأمن اللغوي- في نظري- ليس صعوبة العربية، ولا حتى ضعف تدريسها؛ فهذا ليس العامل الحاسم في تحقيق الأمن اللغوي معرفيًّا، ولا مهاريًّا على أهميته؛ بل هو بالدرجة عامل نفسي يتركز فيما يشعر به الإنسان العربي من انهزامية نفسية في نظرته لنفسه، وتاريخه، ومصادر هويته، ولم يستطع تحقيق الحد الأدنى من التماسك في ظل ضعف الأمة العربية، وقد نتج عن ذلك- على سبيل المثال- ما يشعر به من نشوة عند مزج كلماته العربية ببعض الكلمات الأجنبية؛ ليبدوَ أمام الآخرين إنسانًا متحضرًا، ومثقفًا مستنيرًا، وشعوره أن اهتمامه بقواعد العربية نطقًا، وكتابة جهد ضائع لا فائدة منه، وكل ذلك يكشف حجم الجهل بمقدار خطورة هذا الوضع على هويته، وشخصيته أمام العالم.

ومن الجوانب التي أرى توسيع مناقشتها، وتصميم بحوث لدراستها، وتحليلها، وتحديد أبعادها، ووضعها في الاعتبار عند تقديم التوصيات، والمقترحات حُججُ المتساهلين بأهمية استعمال العربية، وإتقانها؛ بل بعضهم لا يكترث بها، ولا يرى لها أهمية في الحياة اليومية، وينكر علاقتها بالهوية العربية، ومن ممارسات أولئك المتساهلين- كما ذكرت قبل قليل- دمج الكلام العربي بكلمات أجنبية دون حاجة لذلك، وإتقان غير العربية في النطق، والكتابة، وعلامات الترقيم، والتهاون في تلك الجوانب عند استعمال العربية، وإذا طلب من أحدهم الإتقان في استعمال العربية كما يفعلون في الإنجليزية مثلًا قالوا: إن العربية صعبة، ولا داعي لهذه الضوابط؛ فالكلام مفهوم دونها؛ فيرضون بأقل مستوى في ضبط العربية، ويسعون للإتقان التام في استعمال غير العربية.

وأخيراً: فإنه إذا تحقق الاعتزاز باللغة، والوعي بأهميتها في صنع الهوية العربية؛ فإن المهددات الأخرى؛ سواءً المتعلقة باللغة، أو بتعليم اللغة سيضعف تأثيرها السلبي على الأمن اللغوي بنسبة كبيرة؛ بل سيكون الإنسان العربي قادرًا على السيطرة التامة عليها؛ وذلك بسبب دافعيته العالية لترسيخ لغته، وإيمانه الكبير بسمو حضارته، وتراثه، ولغته التي خدمت الإنسانية على مر العصور.

التعقيب الثالث- د. بندر الغميّز

يُعَدُّ اكتساب اللغة الأولى عمليةً معقدةً تتداخل فيها العوامل البيولوجية، والاجتماعية، والنفسية؛ حيث يبدأ الطفل في اكتساب لغته الأم منذ الأشهر الأولى من حياته متأثرًا بالمحيط اللغوي الذي ينشأ فيه، وتُظهر الدراسات اللغوية أن الطفل يولد بمقدرة فطرية على تعلّم اللغة، وهي ما أشار إليه تشومسكي بنظرية "النحو الكلي" (UNIVERSAL GRAMMAR)؛ إذ يمتلك الدماغ البشري بنية تُمكّنه من استيعاب القواعد اللغوية العامة بغض النظر عن اللغة المستهدفة، ومع ذلك فإن البيئة اللغوية تظل العامل الحاسم في تحديد اللغة، أو اللغات التي يكتسبها الطفل؛ حيث يعتمد نموه اللغوي على مدى تعرضه للغة، وممارستها في سياقات طبيعية، وغنية بالتفاعل الاجتماعي.

ويكتسب الطفل لغته الأولى بشكل تدريجي؛ بدءًا من مرحلة المناغاة، وهي إحدى المراحل الأساسية في تطور اللغة عند الأطفال؛ حيث يبدأ الطفل في إصدار أصوات غير مفهومة لكنها تحمل إيقاعًا يشبه الكلام، وهذه المرحلة تحدث- عادةً- بين عمر 4 إلى 6 أشهر، وتُعد خطوة تمهيدية لاكتساب اللغة، والنطق لاحقًا، ثم الانتقال إلى الكلمات المفردة، فالجمل اليسيرة؛ وذلك حتى يصل إلى مستوى متقدم من الكفاءة اللغوية، وخلال هذه الرحلة يكون التفاعلُ مع الوالدين، وأفراد الأسرة، والمدرسة، والمجتمع عنصرًا أساسيًّا في تعزيز مهاراته اللغوية، ولكن في بعض المجتمعات قد يواجه الأطفال تحديات تعيق هذا الاكتساب، مثل: تعدد اللغات في بيئة واحدة دون توازن واضح، أو ضعف فرص التفاعل اللغوي بسبب هيمنة وسائل الإعلام على التواصل اليومي؛ مما يؤثر على جودة تعلّم اللغة الأم

وفي هذا السياق يبرز مفهوم الأمن اللساني؛ باعتباره عاملًا جوهريًّا في الحفاظ على اللغة الأم، وتعزيزها، ويُشير الأمن اللساني إلى شعور الأفراد بالاطمئنان، والثقة في استخدام لغتهم دون التعرض للتهميش، أو التقليل من قيمتها؛ فحين يشعر الناطقون بلغةٍ ما أن لغتهم ليست موضع تقدير، أو أنها مهددة بالاندثار، أو التهميش لصالح لغة أخرى؛ فإن ذلك قد يؤدي إلى تراجع استخدامها، وضعف انتقالها إلى الأجيال الجديدة، وقد لوحظ أن المجتمعات التي تعاني من ضعف في الأمن اللساني تشهد تراجعًا في مهارات القراءة، والكتابة لدى الأطفال؛ مما ينعكس على تحصيلهم الأكاديمي، وهويتهم الثقافية.

إن تعزيز الأمن اللساني يتطلب سياسات لغوية واضحة تدعم استخدام اللغة الأم في المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام،والمجال العام؛ وذلك مع توفير بيئة لغوية ثرية تُمكّن الأطفال من تنمية مهاراتهم دون ضغوط لغوية، أو اجتماعية تؤثر على تطورهم اللغوي

وتشير الأبحاث إلى أن الأطفال الذين يكتسبون لغتهم الأم في بيئة داعمة يتمتعون بقدرة أفضل على تعلّم لغات إضافية لاحقًا؛ نظرًا لأن ترسيخ أساس قوي في اللغة الأولى يُحسّن من مهارات التفكير النقدي والتحليل اللغوي لديهم، وفي ضوء ذلك؛ فإن الاستثمار في التعليم باللغة الأم، وتقديم نماذج لغوية إيجابية، وتشجيع القراءة، والمحادثة في المنزل، والمدرسة كلها إستراتيجيات تسهم في تعزيز اكتساب اللغة الأولى، وضمان استدامتها، كما أن نشر الوعي بأهمية الأمن اللساني يُعزّز مكانة اللغة الأم؛ مما يسهم في بناء هوية لغوية، وثقافية مستقرة للأفراد، والمجتمعات[1].

[1] مراجع التعقيب:

- أسس اللسانيات النفسية: ترجمة/ عقيل بن حامد الشمري، جداول للنشر.
- اللغة لا تحمي ذاتها: مدخل نظري، وتطبيقي للحماية القانونية للغات: عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، وآخرون.

المداخلات حول القضية:

اللغة، وتأثيرها على تشكيل الفكر، والإدراك:

تشير نظريات علمية، مثل: نظرية النسبية اللغوية لـ (سابير-وورف SAPIR-WHORF HYPOTHESIS) إلى أن استخدام اللغة يؤثر بشكل كبير على أسلوب التفكير، وطريقة عرض الآراء؛ حيث يُنظر إلى اللغة على أنها عامل أساسي في تشكيل الإدراك، وصياغة الأفكار، وأساليب التعبير عنها، وتؤثر اللغة- بشكل كبير- على الفكر من خلال تشكيل الإدراك، وصياغة الأفكار، وطريقة التعبير عنها؛ حيث تساهم الاختلافات اللغوية في تباين فهم العالم، وتحديد الزمن، وعرض الآراء، كما أن اللغة تساهم في تشكيل أسلوب التفكير النقدي، والإبداعي؛ مما يؤثر على الطريقة التي يتعامل بها الفرد مع المشاكل، ويعرض بها آراءه، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما يأتي:

تأثير اللغة على الإدراك: تختلف اللغات في بنيتها النحوية، والمفاهيمية؛ مما يؤدي إلى تباين في طريقة فهم العالم؛ فبعض اللغات تُميز بين الأزمنة بشكل دقيق، بينما تفتقر لغات أخرى إلى هذا التفصيل؛ مما يؤثر على إدراك الزمن،والتخطيط المستقبلي، كما تُبرز بعض اللغات العلاقات الاجتماعية في تراكيبها؛ مما يؤثر على رؤية الناطقين بها للمجتمع.

تأثير اللغة على بناء الحجة، وعرض الرأي: يُحدد أسلوب اللغة طريقة تقديم الأفكار، وتكوين الحجج؛ مما ينعكس على القدرة على الإقناع، والتعبير؛ فبينما تتميز اللغة العربية بجملها الطويلة، والأسلوب البلاغي؛ مما يعزز الخطابة،والتعبير العاطفي تميل الإنجليزية إلى الجمل القصيرة، والمباشرة؛ مما يعزز الوضوح، والدقة.

تأثير اللغة على التفكير النقدي، والإبداع: لا تقتصر اللغة على دورها في التواصل؛ بل تُعَدُّ أداةَ تفكيرٍ تُشكل أسلوب التحليل، والاستنتاج؛ فاللغات التي تمتلك مفردات غنية في مجالات معينة تمنح متحدثيها قدرة أوسع على التفكير في تلك المجالات، كما تتيح اللغات التي تمتاز بمرونة تركيب الجمل مساحة أكبر للإبداع.

ويمكن القول إن اللغة ليست مجرد وسيلة تعبير؛ بل هي منظومة معرفية تؤثر على تحليل المشكلات، وعرض الآراء بأساليب تتناسب مع بنيتها، ويؤدي اعتماد الإنجليزية كلغة أساسية بدلًا من العربية إلى تغييرات جوهرية في أنماط التفكير، وأساليب التعبير، والارتباط بالثقافة، والهوية، وعلى الرغم من أن استخدام الإنجليزية يعزز المهارات العلمية، والتقنية إلا أنه قد يُضعف التواصل بالعربية، ويؤثر على استمرارية التراث الثقافي، والديني؛ لذلك يُعَدُّ تحقيقُ توازنٍ بين تعلم الإنجليزية واستخدام العربية أمرًا ضروريًّا للحفاظ على الهوية الثقافية، والاستفادة من الفرص العلمية، والتقنية التي توفرها الإنجليزية.

التداعيات الناجمة عن تراجع اللغة العربية، وسبل معالجتها:

تشهد اللغة العربية في الوقت الحاضر تراجعًا ملحوظًا يشبه- إلى حد كبير- تخلّي معظم الفتيات عن ارتداء "البرقع" خلال فترة وجيزة؛ حيث أصبح يُرى فقط على كبار السن، أو في المناسبات الوطنية كجزء من إحياء التراث

وقد أدى الانتشار السريع للغة الإنجليزية إلى إضعاف حضور العربية في وسائل التواصل، والاتصال التقليدية، كما أصبحت الإنجليزية متطلبًا أساسيًّا في بيئات العمل، وفرضت نفسها على أسماء المحلات، والمقاهي، والعلامات التجارية؛ بل وحتى في مناهج التعليم في المدارس الحكومية، والخاصة

ويعاني الناشئة اليوم من صعوبات في التعامل مع اللغة العربية؛ سواءً في الكتابة، أو التحدث، كما يجدون مشقة في قواعد الإملاء، والإعراب، وتذوّق الفصحى؛ وذلك نتيجة انجرافهم خلف كل جديد، ومستحدث، وينطبق عليهم قول المتنبي: "ولكن الفتى العربي فيها غريب الوجه، واليد، واللسان"، وفي هذا السياق يُطرح تساؤل مهم: كيف يمكن تحبيب الناشئة في اللغة العربية؟ وكيف يمكن تعزيز اعتزازهم بها كلغة، وكيان، وبالأخص كلغة القرآن الكريم؟

ولا تقدم المناهج الدراسية الحالية محتوى كافيًا خاصًّا باللغة العربية؛ حيث أُزيلت مادة البلاغة من المرحلة الثانوية، وأصبح الاهتمام بالشعر العربي في المناهج ضعيفًا؛ سواء الجاهلي، أو الإسلامي، أو الأموي، والعباسي؛ وبالتالي فمن المهم مراجعة مناهج اللغة العربية، وتحليل واقعها، مع التركيز على تطوير المحتوى الحالي بدلًا من إضافة مواد جديدة فقط، ومنالممكن إدراج مواد، مثل: "التذوق الأدبي"، و"الخطابة" ضمن المناهج لتعزيز المهارات اللغوية، والبلاغية لدى الطلاب.

كما تبرز ضرورة إيلاء القرآن الكريم، وتفسيره عناية خاصة في المرحلة الجامعية، وتوجيه تركيز أكبر لتدريسه بشكل موسع كبديل لمادة "الثقافة الإسلامية" التي تكرر معلومات معروفة لكل مسلم، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تتدخل الدولة عبر سن الأنظمة، وتفعيل تطبيقها مع ضرورة التوعية المجتمعية؛ وذلك لوقف تزايد استخدام اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية، وفي السنوات الأربعين الماضية كانت وسائل الإعلام، والتعليم تُسهم في تعزيز اللغة العربية، مثل: البرامج التلفزيونية، والإذاعية، والمجلات، والقصص باللغة العربية، أما اليوم؛ فقد تغيّر الوضع بشكل جذري؛ حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تهيمن على التواصل اليومي، وغلبت اللغة الإنجليزية في العديد من القطاعات؛ بما في ذلك الجهات الحكومية، وهذا الأمر يتطلب تصديًا قويًّا على جميع المستويات؛ إذ أصبح الوضع يمس الأمن اللغوي، والثقافي، وثمة عدد من التداعيات التي ترتبت على الازدواجية اللغوية في المدارس، والجامعات، وهو ما يمكن إجماله في الآتي:

البعد الزمني

أُهدرت سنوات طويلة من عمر الطلاب في التذبذب بين اللغتين العربية والإنجليزية دون تحقيق معرفة تراكمية؛ مما أدى إلى ضعف إتقان اللغة العربية على الرغم من قضاء اثني عشر عامًا في التعليم العام؛ وذلك قبل الالتحاق بالجامعات التي تُدَرِّس باللغة الإنجليزية، وفي بعض الحالات وُجدت صعوبة في استيعاب المصطلحات الأكاديمية بعد التخرج.

البعد المعرفي

واجه الطلاب تحديات في التفكير النقدي، والتعبير عن آرائهم بلغة عربية سليمة؛ وذلك نتيجة عدمتلقيهم تعليمًا كافيًا يعزز مهاراتهم اللغوية، وهو ما أثّر على قدراتهم الإبداعية.

فقدان الكفاءات

أُجبر بعض الطلاب على الانسحاب من الجامعات، أو الانتقال إلى أماكن عمل تتناسب مع مستوى إجادتهم للغة المستخدمة؛ مما أُسهم في تأخر تحقيق طموحاتهم الوظيفية.

الانقسام المجتمعي

دى إلى انقسام المجتمعات حول أهمية كلٍّ من: اللغة العربية، والإنجليزية في حياة الأبناء؛ وذلك نتيجة لتفضيل بعض الأسر لإحدى اللغتين كوسيلة تعليمية رئيسية.

وبالنظر إلى أن اللغة العربية تمثّل أحد أبرز مقومات الهوية الوطنية؛ إذ تُعد سياجًا يحمي المجتمع من الاختراق الثقافي،والاستلاب الحضاري، كما أنها ركيزة لتعزيز الانتماء الوطني، ومع ذلك فإن ترسيخها في أذهان الأجيال القادمة لن يكون ممكنًا إلا إذا أصبحت لغةً رئيسية في مجالات الاقتصاد، والأعمال، والتعليم، والابتكار؛ فإن الاعتماد المتزايد على اللغة الإنجليزية في سوق العمل، واعتبارها معيارًا أساسيًّا للحصول على الوظائف، والترقي الوظيفي كان من شأنه أن أدى إلى انصراف العديد عن الاهتمام باللغة العربية؛ مما أفضى إلى فجوة واضحة بين الأجيال، كما ساهم في انتشار التغريب الثقافي داخل المجتمع،وقد أدى هذا الواقع إلى تعزيز الشعور بتفوّق متحدثي الإنجليزية، واعتبارها رمزًا للتقدم، والتفوق الأكاديمي؛ مما جعلها مصدرًا للفخر، والتباهي، كما أن اعتماد الإنجليزية كلغة تواصل رئيسية مع الأجانب المقيمين داخل المملكة جعل الكثير منهم يغادرون دون اكتساب معرفة حقيقية بالعربية، وهو ما أضعف تأثيرها الثقافي، وقلل من حضورها في المجال العام.

وبرزت عدة مظاهر تُشير إلى تراجع استخدام العربية في الحياة اليومية، أبرزها: انتشار الحديث بالإنجليزية بين الأطفال،والشباب، خاصة في المدارس ذات المناهج العالمية، ولم يكن الاعتراض على تعلم اللغات الأجنبية في حد ذاته؛ بل على حلولها محل اللغة الأم؛ مما جعل الناشئة أكثر ألفةً مع اللغة الأجنبية، الأمر الذي انعكس على طريقة تفكيرهم، وبنائهم الثقافي

وقد ساهم في ذلك تقصير الأسرة في فرض استخدام العربية داخل المنزل إضافةً إلى عدم اهتمام بعض المدارس الدولية بتدريس اللغة العربية على نحو متوازن مع الإنجليزية، كما أدت العوامل التقنية، مثل: الألعاب الإلكترونية، والبث المباشر إلى تعزيز الحضور الطاغي للغة الإنجليزية بين الأطفال، والمراهقين، ومن جهة أخرى فإن الجامعات المرموقة تشترط إتقان اللغة الإنجليزية كشرط أساسي للقبول؛ مما جعل التفوق فيها أولوية على حساب إجادة اللغة العربية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تدخل الجهات المعنية، مثل: وزارة التعليم، وهيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ وذلك لضمان الاعتناء الفعلي باللغة العربية داخل المؤسسات التعليمية من خلال مبادرات تشجع الطلاب، وأولياء الأمور على تعزيز إتقانهم للغتهم الأم.

وفي قطاع الأعمال أصبحت اللغة الإنجليزية مهيمنةً على بيئات العمل في الشركات الكبرى، مثل: أرامكو التي تعتمد عليها؛ نظرًا لانخراطها في الأسواق العالمية، وحاجتها إلى التواصل مع موظفين ذوي خلفيات دولية، وعلى الرغم من إطلاق بعض المبادرات لتعزيز استخدام العربية في بعض التعاملات إلا أن الإنجليزية ظلت اللغة السائدة في معظم المراسلات، والاجتماعات،وقد انعكس ذلك- أيضًا- على المؤتمرات، والفعاليات التي تُعقد داخل المملكة؛ حيث أصبحت الإنجليزية تُستخدم كلغة رئيسية حتى في الفعاليات التي تنظمها جهات حكومية؛ بل وأحيانًا من قبل مسؤولين عرب، وفي هذا السياق يُطرح التساؤل: إذا كان الالتزام بالزي الرسمي مطلوبًا؛ فلماذا لا يكون استخدام العربية إلزاميًّا في المؤتمرات الوطنية تأكيدًا على الهوية، وتعزيزًا لمكانة اللغة؟ كذلك؛ فقد أدى تراجع استخدام العربية إلى نشوء فجوة بين الأجيال؛ حيث أصبح التواصل بين الشباب وكبار السن أكثر تعقيدًا؛ وذلك نتيجة ضعف اللغة لدى الجيل الناشئ، كما أظهرت بعض الدراسات أن العديد من الطلاب يعانون من صعوبات في اختبارات اللغة العربية، ويجهلون معاني بعض المفردات الأساسية، وهو ما انعكس سلبًا على قدراتهم اللغوية، والمعرفية.

والمفارقة أن الاعتماد على الإنجليزية لم يؤدِ بالضرورة إلى إتقانها؛ حيث يعاني بعض الشباب من ضعف في تركيب الجمل،وقواعد اللغة الإنجليزية؛ مما يعني أنهم لم يحققوا التمكن الكامل من أية من اللغتين. وهذا يُذكر بالمثل القائل: "لا هم مشوا مشية الغراب، ولا هم مشوا مشية الحمامة"؛ حيث فقدوا مهاراتهم في لغتهم الأم دون أن يصلوا إلى مستوى احترافي في اللغة الأجنبية

ومن الحلول المقترحة لمواجهة تداعيات الازدواجية اللغوية إعادة النظر في السياسات التعليمية؛ وذلك بهدف تطوير المناهج؛ لتتواءَمَ مع احتياجات الطلاب، وتعزز مهاراتهم في اللغة العربية إلى جانب تقليص الفجوات بين المنظومة التربوية ومتطلبات النهضة الحضارية مع التركيز على دمج اللغة العربية في مختلف مجالات الحياة، والوظائف، هذا بجانب تضافر الجهود لوقف الهدر الكبير في الطاقات الاقتصادية، والزمنية، والمعرفية الذي أدى إلى فقدان الكفاءات، وضبابية الخيارات التعليمية، والمهنية لدى الطلاب

وفي هذا السياق يمكن استثمار الذكاء الاصطناعي لتعزيز حضور اللغة العربية، وتطوير أدواتها التعليمية، والبحثية، هذا بالإضافة إلى التشديد على أهمية تفعيل الاحتفال بيوم اللغة العربية، وتنظيم فعاليات تعليمية، وإبداعية تسلط الضوء على قيمتها، وتزيد من تقدير المجتمع لها، ومن خلال هذه الجهود يمكن الحدّ من تأثيرات الازدواجية اللغوية، وضمان استدامة اللغة العربية كلغة أساسية في التعليم، والحياة العامة.

كذلك من أجل تعزيز حضور اللغة العربية في المجتمع السعودي؛ فثمة أهمية لدراسة واقع مناهج اللغة العربية في مراحل التعليم العام؛ وذلك بهدف تحديثها، وتطويرها؛ لتواكبَ احتياجات الطلاب، كما يُقترح دمج موضوع "التذوق الأدبي"،و"الخطابة" ضمن محتوى المناهج الدراسية لتقوية المهارات اللغوية، والبلاغية لدى الطلاب، وبالإضافة إلى ذلك يُستحسن تخصيص مقرر لتدريس القرآن الكريم، وتفسيره في المرحلة الجامعية، أو دمجه ضمن مقرر "الثقافة الإسلامية" لتعزيز الارتباط باللغة العربية، وأهميتها في الفكر الإسلامي، وبالمجمل فثمة أهمية للعمل على الآتي:

تعزيز دور الأسرة في غرس اللغة العربية: وذلك من خلال وضع سياسات تُلزم أفراد العائلة باستخدام العربية في التواصل اليومي لضمان نشأة الأطفال في بيئة تُعزز هويتهم اللغوية.

فرض استخدام العربية في المؤتمرات، والفعاليات الرسمية: بحيث تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية في الفعاليات الوطنية؛ بما يعكس هوية البلاد.

إلزام المدارس الدولية بالاهتمام باللغة العربية: وذلك عبر وضع معايير أكاديمية تفرض تدريس العربية بشكل متوازن مع اللغات الأجنبية.

تعزيز المحتوى الرقمي العربي: عبر دعم المنصات التعليمية، والترفيهية التي تقدم محتوى عربيًّا عاليَ الجودة.

تشجيع الشركات الكبرى على دعم اللغة العربية: وذلك من خلال برامج تدريبية تُعزز استخدامها في المراسلات،والتعاملات الداخلية.

الأمن اللغوي، والحفاظ على الهوية في ضوء التهديدات المعاصرة:

اللغة هي وعاء الهوية، ولسان المواطنة، وحاملة للموروث الثقافي، والحضاري، كما أنها أداة للإنتاج المعرفي، والإبداعي، ويُعَدُّ ضعف الوعي بمفهوم "الأمن اللغوي" من القضايا الجوهرية التي يجب أن تُعطى الأولوية في المجتمعات؛ حيث يشكل هذا الأمن أساسًا رئيسيًّا للأمن الوطني، والقومي؛ فكيف يمكن الحديث عن الأمن العسكري، أو الاقتصادي، أو الغذائي دون وجود أمن لغوي؟

إن الأمن اللغوي يُعَدُّ حجرَ الزاوية في الحفاظ على الهوية الثقافية، والمجتمعية، ويستلزم منا العمل على حماية لغتنا العربية،والارتقاء بها؛ بما يتناسب مع تطورات العصر، واحتياجاته مع المحافظة على قدرتها على مواكبة الثورة المعرفية في ظل الكونية الثقافية.

واللغة تُعَدُّ عنصرًا أساسيًّا في تشكيل الهوية الثقافية، ومن دون هوية حضارية لا يمكن أن تكون هناك ثقافة، ومن دون ثقافة يصبح إنتاج الفكر غير ممكن، ولا يمكن لهذا الفكر أن ينمو إلا من خلال مؤسسات علمية متينة، وفي غياب العلم لا توجد حرية معرفية؛ وبالتالي لا يوجد تواصل، أو تأثير في العالم المعاصر إلا بلغة تمتد جذورها عميقًا في التاريخ، وتواكب احتياجات العصر، ومتطلبات المستقبل، ويرتبط الشأن اللغوي ارتباطًا وثيقًا بالأبعاد المعرفية، والاقتصادية عبر مؤسسات صناعة القرار.

وعند النظر إلى التاريخ الاستعماري نلاحظ أن فرنسا، وإسبانيا قد فرضتا لغتيهما على مستعمراتهما كوسيلة للهيمنة الثقافية،والسياسية، والاقتصادية؛ مما ساعد في تعزيز نفوذهما حتى بعد الاستقلال؛ فعلى سبيل المثال: تظل اللغة الفرنسية مستخدمة في العديد من الدول الإفريقية في مجالات الإدارة، والتعليم، والإعلام؛ مما يضمن استمرار التأثير الفرنسي عبر منظمة الفرنكوفونية، كما فرضت إسبانيا اللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية؛ مما أدى إلى محو العديد من اللغات الأصلية

ولكن الأمن اللغوي لا يتحقق فقط من خلال سن القوانين التي تحمي اللغة العربية؛ بل يجب أن يبدأ من التنشئة اللغوية السليمة منذ الطفولة؛ فإن خلق بيئة لغوية طبيعية للناشئة؛ حيث تكون العربية لغة الحياة اليومية هو الأساس؛ فلا يمكن لأي جهد لاحق أن ينجح في جذب الأطفال إلى اللغة العربية إذا لم يكن هناك ارتباط عاطفي، وحب حقيقي للغتهم منذ الصغر.

أما سن القوانين التي تلزم باستخدام العربية في المؤسسات، والإعلام؛ فهو جزء من الحل، ولكن يعتبر حَلًّا متأخرًا، ولا يمكنه تعويض فقدان الارتباط العاطفي باللغة، وفي هذا السياق يُعَدُّ التعليمُ أحدَ الأدوات المحورية في تعزيز الهوية اللغوية، وعلينا أن نعيد النظر في مكانة اللغة العربية في مواجهة الانتشار المتزايد للغة الإنجليزية.

وتواجه اللغة العربية العديد من التهديدات التي تؤثر على هويتها، وعلى الأمن الفكري للأفراد في المجتمعات العربية؛ إذ يُعَدُّ التهديدُ الأكبر هو الانفصال عن القرآن الكريم؛ حيث يصبح من الصعب على الأجيال القادمة فهم رسالته إذا لم تكن اللغة العربية هي وسيلة الاتصال، وسيؤدي هذا الانفصال إلى تراجع الفهم الصحيح للحديث النبوي الشريف؛ مما يعرض الأفراد لفقدان الاتصال بمصدر هويتهم الدينية؛ إذ إن غياب الفهم العميق للقرآن الكريم يؤدي إلى تداعيات كبيرة على الهوية الثقافية،والفكرية للأمة؛ مما ينتج عنه ضياع ثقافي، وفكري، كما أن الأمة التي تبتعد عن لغة القرآن الكريم تصبح أكثر عرضة لفقدان قوتها الداخلية؛ مما يضعف قدرتها على فرض قيمها الثقافية، ويستغل بعض المتطرفين عدم فهم اللغة العربية بشكل صحيح في تبرير أفعالهم؛ حيث يتم تحريف معاني النصوص الدينية؛ وفقًا لآرائهم الشخصية؛ فعلى سبيل المثال: قد يتم تفسير بعض الآيات، والأحاديث بشكل مغلوط؛ مما يعزز الفهم الخاطئ، ويؤدي إلى تحريف المعاني.

ومن التهديدات الأخرى التي تواجه اللغة العربية هي تزايد الاعتماد على اللغات الأجنبية في التعليم، خاصة في مجالات التعليم العالي، والقطاع المهني، وهذا يعمق الفجوة في الإنتاج المعرفي باللغة العربية، ويعزز التحدي في مواكبة التطورات التكنولوجية،والعلمية، ومن الحلول المقترحة لدرء هذه التهديدات: ضرورة تعزيز المحتوى الرقمي باللغة العربية، ودعم المنصات التعليمية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، كما يُقترح إنشاء هيئة وطنية للأمن اللغوي تشرف على تنفيذ السياسات اللغوية في المؤسسات التعليمية، والإعلامية.

وفيما يتعلق باستخدام اللهجات في الإعلام يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الفصحى بين الأجيال الجديدة؛ مما يعرضها لخطر فقدان قدرتها على أن تكون عاملًا موحدًا بين الدول العربية؛ لذا فمن المهم تعزيز الفصحى في التعليم، والإعلام مع السماح باستخدام اللهجات بشكل لا يضر بالارتباط باللغة الأم.

ومن بين التحديات الأخرى: تدهور البيئة المدرسية في المدارس الحكومية؛ مما يعزز توجه الأهالي نحو المدارس الأجنبية؛ ومن هنا يجب تحسين جودة المدارس الحكومية لضمان بيئة تعليمية عالية الجودة، ومناسبة؛ بما في ذلك الاهتمام الأكبر بتعليم اللغة العربية، وتعزيز مكانتها في المنهج الدراسي، ولا يمكن إغفال دور العولمة التي ساهمت في انتشار الإنجليزية كأداة تواصل عالمية، وهو ما أدى إلى تراجع استخدام العربية في بعض المجالات، ويحتاج المجتمع العربي إلى تعزيز استخدام اللغة العربية،والحفاظ عليها في جميع المجالات؛ بما في ذلك الأعمال، والتكنولوجيا؛ فإن فهم هذه التهديدات، والعمل على معالجتها يعد من الأولويات لضمان الحفاظ على الهوية الثقافية، واللغوية، وضمان الأمن الفكري للأجيال القادمة، وفي هذا السياق يمكن أن يتم إنشاء مكتبة خاصة بمصادر موضوع الأمن اللغوي، والهوية الثقافية؛ بحيث تضم الكتب، والبحوث المؤثرة في هذا المجال.

ومن المنظور الأمني: يجب أن نعي أن من أهم مهددات الهوية، والانتماء هو ضعف الاهتمام باللغة العربية؛ فإذا لم نحافظ على لغتنا، ونقلل الاعتماد على اللغات الأخرى، خاصة الإنجليزية؛ فإننا نواجه تحديات كبرى، ومن الضروري أن تُعتمد العربية لغة أساسية في التعليم الجامعي، والتعليمي، وترسيخ مكانتها في جميع المجالات، كذلك يُعَدُّ الجانبُ الاقتصادي للغة العربية من الأبعاد المهمة التي يجب التعامل معها بجدية؛ حيث إنه ثمة حاجة إلى تحويل اللغة العربية إلى قطاع اقتصادي يسهم في رفد الاقتصاد الوطني، ومن الضروري- أيضًا- أن يتم تطوير سياسات لغوية مدروسة لدعم اللغة العربية، وتحفيز استخدامها في المجالات المختلفة؛ بما في ذلك المجالات الاقتصادية، والبرمجية.

التجارب العالمية في حماية اللغات الرسمية: دروس مستفادة لحماية اللغة العربية:

تم اتخاذ العديد من الإجراءات في مختلف الدول لحماية لغاتها الرسمية؛ وذلك من خلال سنّ قوانين واضحة، وإنشاء مؤسسات مختصة لمتابعة تنفيذها؛ ففي فرنسا فُرض بموجب قانون (توبون) استخدام اللغة الفرنسية في جميع الوثائق الرسمية، والإعلانات، والتعليم، كما تم تخصيص نسبة للبث باللغة الفرنسية في وسائل الإعلام، وتتولى الأكاديمية الفرنسية،والمجلس الأعلى للغة الفرنسية متابعة تطبيق هذه القوانين، أما في كندا؛ فقد تم ضمان حماية اللغة الفرنسية من خلال ميثاق (كيبيك) اللغوي الذي يجعلها اللغة الأساسية في الحكومة، والتعليم، والعمل، ويشرف مكتب اللغة الفرنسية في كيبيك على تطبيق هذه السياسات، وفي الصين فُرض استخدام (الماندرين الصينية الفصحى) في المؤسسات العامة؛ حيث تتولى لجنة الإصلاح، والتطوير للغة الصينية مسؤولية متابعة التنفيذ، وضمان الالتزام بها، وقد تم تناول هذه التجارب في ورقة د. مشاعل العيسى؛ حيث استعرضت فيها أشكال التخطيط اللغوي، وقدّمت أمثلة، ونماذج توضح الجهود العالمية في حماية اللغات الرسمية، ونشرها؛ بما في ذلك التجارب الفرنسية، والصينية، والعبرية، وغيرها؛ مما يوفر إطارًا يمكن الاستفادة منه في حماية اللغة العربية، وتعزيز استخدامها.

تجربة أخرى في إحياء اللغات تلك المتعلقة بلغة (الوليش) (لغة ويلز - مقاطعة غرب بريطانيا)؛ فهذه اللغة اندثرت "تقريبًا" بعد 300 سنة من الاحتلال الإنجليزي لـ (ويلز)، وفطن الولزيون حديثًا لهذه المشكلة؛ فبدأوا بعملية إحياء للولشية؛ ولاسيما أن بعض كبار السن في الأودية، والأرياف في ويلز يعرفونها؛ بل ويتحدثونها أحيانًا كلغة أولى إضافة للإنجليزية المهيمنة، والإنجيل المكتوب بهذه اللغة في الكنائس القديمة ساعد في المحافظة عليها، ومنع اندثارها، وهذه إحدى وظائف الكتب المقدسة، وما قامت به حكومة ويلز هو أنها بدأت بتدريس الولشية في مراحل التعليم العام؛ فنشأ جيل من الصغار يعرفها؛ بل ويتحدثها، وفي الوقت ذاته لا يتحدثها آباؤهم، وأمهاتهم، والآن أصبحت الولشية شائعة؛ فجميع الشوارع،والأحياء، واللوحات، وبعض المخاطبات في مدن ويلز، وقراها، وتُكتب باللغتين: الولشية أولًا، ثم الإنجليزية، والنتيجة الملحوظة لعملية الإحياء أنها ساعدت في بلورة "الهوية الولشية"، والتعبير عنها بقوة جامحة، وخاصة في مباريات كرة القدم مع الفرق الإنجليزية، والمنافسات الرياضية الأخرى، والمهرجانات الشعبية؛ بل ذهب الولشيون لأبعد من ذلك؛ فقد أجبروا المؤسسات التجارية، ومنها: البنوك على أن تكون مكاتباتهم، وإعلاناتهم باللغتين: الولشية، والإنجليزية؛ بل إن المتعصبين منهم هاجموا المحلات التي لا تتقيد بشرط استخدام اللغة الولشية، ومن ذلك رش مادة الصمغ على فتحات مكائن الصراف الآلي التابعة للبنوك التي لا تكتب تعليمات استخدام الصرافة باللغة الولشية أيضًا.

كذلك عند قيام إسرائيل كانت هناك فوضى لغوية بين المهاجرين اليهود؛ حيث لم يكن معظمهم يتحدث العبرية الحديثة؛ بل يتحدثون لغات الدول التي جاؤوا منها، مثل: الروسية، والألمانية، والعربية، وكانت معرفتهم بالعبرية- غالبًا- محدودة، وقائمة على النصوص الدينية، وللتغلب على هذه المشكلة قامت إسرائيل بعدة خطوات:

- تأسيس "مجمع اللغة العبرية" عام 1953م، وهو مؤسسة رسمية مسؤولة عن تطوير اللغة، وإثرائها.
- إنشاء قاموس حديث للعبرية يدمج الكلمات التقليدية مع مصطلحات جديدة مستعارة، أو مُعرّبة من لغات أخرى.
- إلزامية العبرية في التعليم، والإعلام؛ مما أدى إلى اندماج المهاجرين بسرعة.
- تبني سياسة لغوية موحدة؛ بحيث أصبحت العبرية ليست مجرد لغة دينية؛ بل لغة حياة حديثة تُستخدم في كافة المجالات.

لقد بدأ الاهتمام بتدريس اللغة العربية في البلدان الغربية زمن ازدهار الحضارة الإسلامية في الأندلس؛ حيث كانت فرنسا بمعية مجموعة من الدول الأوروبية الأخرى تعمل- آنذاك- على تعيين المعلمين المتميزين لتدريس علوم اللغة العربية، وفنونها المشهورة، كالفلسفة، والفيزياء، والرياضيات، والموسيقى، وغيرها، وهو ما جعل عدة مدارس مشهورة كمدرسة قرطبة تستقبل أعدادًا هائلة من الطلبة القادمين من الغرب، والشرق؛ لذلك فإن سكان عدة بقاع، وأصقاع غربية قد أقبلوا على تعلم اللغة العربية، ومعرفة خصائصها، وأسرارها، كما تم إنشاء جامعات، ومعاهد، وأقسام، ومنظمات، ومجالس متخصصة، وتكوين أساتذة، وباحثين؛ فارتفع عدد الطلبة والمتخصصين، والمهتمين بهذا اللسان القرآني المعجز، واستمر الاهتمام إلى العصر الحديث؛ حيث نجد على (سبيل المثال لا الحصر):

- توجد في بولندا ثلاث جامعات كبرى متخصصة في الدراسات العربية، والإسلامية، كجامعة (وارسو)، وجامعة (كراكوف) التي تضم معهدًا للدراسات الشرقية، وجامعة (آدم ميتسكيفيتش) الموجودة في مدينة (بوزان)، وتضم مركزًا للبحث العلمي في شؤون اللغة العربية.
- كما يوجد في ألمانيا معهد تاريخ العلوم العربية، والإسلامية التابع لجامعة (فرانكفورت) الذي سعت من خلاله العالمة (زيجريد هونكه) للتعريف بالحضارة العربية، والإسلامية في مؤلفها المشهور (شمس الله تسطع على الغرب)، كما قامت المستشرقة الكبيرة (أنيماري شميل) بتجسيد التقارب القائم بين الثقافتين الإسلامية، والغربية.

وقد شرع قسم اللغة العربية بجامعة (تورون) منذ عام 2013م في تنظيم لقاءات تحت عنوان (الثقافة العربية،والإسلامية)، ودورات خاصة في اللغة، والثقافة العربيتين، ودراسات متخصصة في اللسانيات العربية التطبيقية بالمطابقة مع اللغة الفرنسية، وهو تخصص لا يوجد في المراكز التعليمية البولندية الأخرى؛ لأنه يمثل إستراتيجية تعليمية رائدة في بولندا تسمح بالحصول على درجة البكالوريوس من خلال معرفة اللغة العربية الفصحى، واللغة الفرنسية.

وبناء على ما سبق نجد أن الأولوية في الاهتمام يجب أن تكون للدول العربية، وتمثل فكرة "أعشاش اللغة" (KOHANGA REO) التي أنشئت في الثمانينات من أجل إحياء لغة (الماوري) أنجح التجارب على نجاح التخطيط من أجل اكتساب اللغة؛ إذ اقترح قادة الشعب الماوري بعد تدهور أعداد المتكلمين بلغة الماوري في نيوزيلندا (إقامة وسط لتعليم لغة الماوري خلال فترة ما قبل بدء مرحلة المدرسة) يرعاها أفراد من الماوريين المسنين، ويمثل رعاة هذه المؤسسات جيل الأجداد بالنسبة للأطفال الذين هم في سن ما قبل المدرسة؛ وذلك لأن عددًا قليلًا جدًّا من جيل الآباء بالنسبة لأولئك الأطفال يستطيعون التحدث بلغة الماوري

وذلك على الرغم من أن الجماعات المحلية التي رغبت في تنظيم هذا البرنامج، وتنفيذه كانت تقوم بغالبية الأنشطة بمفردها إلا أن أعداد المراكز زادت بشكل ملحوظ؛ حيث (كان عددها أربعة في عام 1982م، وصار العدد 280 في العام 1984م، ثم صار 500 في العام 1987م)، وبحكم استعمال لغة الأرقام لا يمكننا المبالغة في أثر "أعشاش اللغة" في إحياء لغة الماوري؛ ففي عام 1981م كانت أعداد التلاميذ الذين تم اكتتابهم في المدارس الابتدائية ممن لهم دراية بلغة الماوري لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، أما الآن؛ فتصل أعداد الأطفال الداخلين إلى المدارس في كل عام ممن يستعملون يوميًّا لغة الماوري ما بين 2000 إلى 3000 طفل.

وهناك قانون صارم بعقوبات رادعة مثل الذي أصدره البرلمان الإيطالي لحماية اللغة الإيطالية؛ حيث تنص المادة 2 من القانون المقترح على أن اللغة الإيطالية ستكون "إلزامية لترويج السلع، واستخدام الخدمات العامة داخل الأراضي الوطنية" مع فرض غرامات تتراوح بين 5000 يورو (ما يعادل 20390 ريالًا سعوديًا)، و100000 يورو (ما يعادل 407800 ريال سعودي) على المخالفين، كما ينص القانون على إنشاء لجنة تابعة لوزارة الثقافة تتولى الإشراف على "الاستخدام الصحيح للغة الإيطالية،ونطقها" في المدارس، ووسائل الإعلام، والتجارة، والإعلانات؛ ووفقًا لهذا القانون قد يُعتبر نطق كلمة "بروشيتا" بشكل غير صحيح، مثل "BRU-SHETTA" بدلًا من "BRU-SKETTA"، انتهاكًا يستوجب العقوبة.

اللغة العربية في عصر الذكاء الاصطناعي: التحديات، والفرص:

تتطلب اللغة العربية بتركيباتها النحوية المعقدة نظامًا حاسوبيًّا ذكيًّا قادرًا على تحليل الجمل، وتحديد مكوناتها، وإعرابها بدقة، وتستند الأدوات التقنية الحديثة لمعالجة النصوص العربية إلى نماذج إحصائية تعتمد على تحليل الأنماط اللغوية الشائعة؛ مما يجعلها أشبه بأسلوب التصويت الجماعي لتحديد المعنى دون القدرة على فهم البنية النحوية للنص بشكل عميق؛ ومن هنا تأتي أهمية بناء نظام ذكي لتحليل الجمل العربية؛ بما يسهم في تحسين الترجمة الآلية، وتطوير المساعدات الذكية، ودعم التعليم، والبحث اللغوي، كما يساهم في تعزيز أدوات التدقيق اللغوي، وتصحيح الأخطاء؛ مما يرفع من جودة المحتوى العربي،إضافة إلى ذلك يضمن دمج العربية في تقنيات الذكاء الاصطناعي استمرار حضورها في المستقبل الرقمي، ويفتح المجال لتطبيقات أكثر كفاءة في فهم النصوص، ومعالجتها.

والتغيير السريع الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي، وبرامج الألعاب، وتقنيات الذكاء الاصطناعي على أطفالنا،وشبابنا يُعَدُّ تهديدًا حقيقيًّا للثقافة، والهوية اللغوية للأجيال القادمة، والتهديد لا يكمن فقط في تفضيل التحدث بلغة أخرى في المؤتمرات، واللقاءات المحلية؛ بل أصبح العديد من معلمي التعليم العام يفتقرون إلى إتقان أساسيات اللغة العربية؛ مما يضعف قدرة طلابهم من الأطفال، والشباب على استخدام اللغة بشكل صحيح، ولم يعد الطالب يعتمد على القلم، والورقة مع تقنيات التعليم الحديثة، كما أن المعلم لم يعد يستخدم السبورة التقليدية، وهو ما يشكل تهديدًا خطيرًا؛ لذلك يُعَدُّ تأصيلُ تطبيق اللغة العربية في التعليم العام، والجامعي أساسًا مهمًّا للحفاظ على لغتنا، وهويتنا.

كما أن التقدم التكنولوجي في مجال معالجة اللغة الطبيعية باستخدام الذكاء الاصطناعي يجعل الحكومات، والأفراد أمام تحدٍ كبير في الحفاظ على إرثهم اللغوي العربي، خاصةً مع التفوق الكبير لتقنيات معالجة اللغة الطبيعية في اللغات الأخرى، وأهمها: اللغة الإنجليزية، وقد بذلت بعض الحكومات في منطقتنا، وبالأخص المملكة العربية السعودية جهودًا غير مسبوقة من خلال إنشاء التنظيمات، والمراكز، مثل: "مجمع الملك سلمان للغة العربية" للحفاظ على اللغة، وتعزيزها تقنيًّا

إلا أن تعقيد اللغة العربية، وقلة المصادر اللسانية الخاصة بالأغراض التقنية لا يزال يشكل تحديًا أمام المطورين التقنيين،والباحثين، والتصور أن التبني الحكومي- وحده- لدعم اللغة العربية لا يكفي ما لم يُوَاكِبْهُ دعمٌ، واهتمامٌ من الأفراد، والكيانات الأهلية.

ومن الجوانب الإستراتيجية التي تحتم تبني اللغة العربية بشكل أكبر، خصوصًا في المراسلات الرسمية، وبين الجهات،وعلى شبكات التواصل الأمن السيبراني؛ فوجود المحتوى العربي يعرقل عملية استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الهجمات السيبرانية ضدنا؛ سواءً للتخريب، أو التجسس، أو قياس الأثر؛ وذلك بسبب صعوبة جمع المحتوى العربي، وتصنيفه، وتحليله؛ وذلك مقارنةً بالمحتوى الإنجليزي؛ مما يعزز دفاعاتنا السيبرانية، ويقوي سيادتنا الرقمية، وإلى جانب ذلك يجب أن تسوّق مراكز اللغة العربية، ومعاهدها البرامج، والمبادرات التي تدر أرباحًا على معديها، ومقدميها، ومنها: تكثيف دورات تعليم اللغة العربية لأغراض تجارية خاصة، كما أن البرامج الحاسوبية التي تسهم في خدمة اللغة العربية لها دور كبير في نشرها، والحفاظ عليها،ولا يخفى دور "رحلتي الشتاء، والصيف" في نشر اللغة العربية في اليمن، ومن الأسباب التي تؤدي إلى ضعف استخدام اللغة العربية هي نقص المحتوى الإلكتروني العلمي باللغة العربية، وقد تم تطبيق مؤشر من قبل (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) لقياس استعمال اللغة العربية في مجالات التقنية الحيوية؛ حيث تم قياس أربعة مؤشرات رئيسية، وكان التقييم العام للمؤشرات الثلاثة الأولى منخفضًا، بينما كان مرضيًّا للمؤشر الثاني المتعلق بالمدونات اللغوية العربية المرقمنة، ومن المهم في هذا الصدد توخي ما يأتي:

تكثيف الجهود من قبل الهيئة السعودية للبيانات، والذكاء الاصطناعي (سدايا) لزيادة نسبة المحتوى العربي، وتشجيع المبادرات في الجامعات، وغيرها لبناء محتوى علمي متنوع يشمل المعاجم، والبرامج، والتطبيقات.

أن تركز الجامعات على مشروعات حوسبة اللغة العربية، وأن تدعم الشراكة العلمية بين أقسام اللغة العربية والحاسب الآلي بتخصصاتها المختلفة.

إلزام الجهات الحكومية بتوفير مدقق لغوي لمراجعة المحتوى الذي يتم نشره.

مبادرات سعودية، ودولية لتعزيز مكانة اللغة العربية:

تم إطلاق العديد من المبادرات النوعية من قبل العديد من الجامعات، والمؤسسات السعودية، وأبرزها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تهدف إلى تعزيز تعليم اللغة العربية، وترسيخ مكانتها على الصعيدين: المحلي، والدولي، وتشمل هذه المبادرات مبادرة "سفراء العربية" التي يتم استهدافُ مِنَحِ الطلابِ الدوليين من خلالها، وتعزيز اللغة العربية عالميًّا، ومبادرة "رحاب" التي تقدم الإرشادات الأكاديمية، هذا بالإضافة إلى مبادرة "شدو" التي تركز على تطوير مهارات التواصل اللغوي، وأيضًا تم تطوير مبادرة معرض اللغة العربية بالجامعة.

وتأتي هذه المبادرات في إطار التزام الجامعة بتطوير بيئتها التعليمية؛ حيث يتم دعم جميع الجهود التي تساهم في إبراز ما تم تحقيقه من مكتسبات علمية، وأكاديمية، وتُسهم في خدمة وطننا الذي يُعنى بنشر اللغة العربية، وثقافتها الأصيلة عالميًّا، ومن المتوقع أن تُسهم هذه المبادرات في تعزيز العلوم البينية، وتوظيف التخصصات الفرعية الداعمة، هذا بالإضافة إلى تسهيل الخدمات اللغوية لكافة القطاعات الحكومية، والأهلية في مجالات التواصل المؤسسي

وقد تمت المواءمة مع رؤية السعودية 2030م في هذه المبادرات التي تسعى إلى إرساء مكانة اللغة العربية، وإنشاء مجالات إثرائية تدعم الإبداع اللغوي، وتواكب التحولات المعرفية الحديثة، كما تُعَدُّ هذه المبادرات استثمارًا مهمًّا في تعليم اللغة العربية، وهو مسؤولية ثقافية، وحضارية تستدعي تفاعلًا مستمرًا مع متغيرات العصر

كما تعكس هذه المبادرات رؤية متكاملة لدور اللغة في بناء الهوية، وتطوير المهارات، وتعزيز التفاعل المجتمعي،والأكاديمي، وتم تأكيد استمرار العمل في تطوير مجالات إثرائية جديدة لتحسين جودة التعليم اللغوي، وتعزيز تجربة الطلاب.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الجامعات السعودية قد أطلقت المبادرات المشابهة من قبلها التي تُعد ذات قيمة كبيرة في تعزيز المحتوى العلمي، ودعم الأبحاث المتعلقة باللغة العربية، ولكنها على الرغم من قيمتها تظل جزءًا من الجهود الأكاديمية التقليدية، وليست بالضرورة تحولات استثنائية؛ فيمكن الإشارة في هذا السياق- كذلك- إلى برنامج الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم اللغة العربية الذي تم تمويله بثلاثة ملايين دولار، وانطلق؛ ليبني حضورًا مختلفًا للغة العربية يليق بمكانتها التاريخية،والحضارية، ولم يتوقف الطموح عند مجرد تأسيس البرنامج الفريد من نوعه؛ بل تم التفكير في وضع ركيزة مؤسسية تكون رافعة للغة نحو المجد الذي نريده لها؛ بل لنا؛ ففي ديسمبر 2012م تمت إقامة أول احتفالية لليوم العالمي للغة العربية بتمويل من (برنامج الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم اللغة العربية)، وكانت احتفالية رمزية يسيرة، ومحدودة الانتشار، والآن أصبحت اللغة العربية تتنافس- في حضورها- على المراكز الثلاثة الأولى من بين اللغات الدولية بعد أن كانت تتنافس على المراكز الثلاثة الأخيرة، وفي احتفالية عام 2015م تم الإعلان المفاجئ من الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز عن تبرع مؤسسة الأمير سلطان الخيرية بمبلغ إضافي، قدره: خمسة ملايين دولار لتعزيز أعمال برنامج اللغة العربية خلال السنوات المقبلة.

وعلى المستوى الإقليمي تم تقديم مؤسسة محمد بن راشد في الإمارات للعديد من المبادرات، والجوائز لدعم اللغة العربية، كما فعلت بعض الجامعات، والمجامع اللغوية في الدول العربية، ومع ذلك يبقى التحدي الأكبر هو ضمان استمرارية هذه المبادرات، وقياس تأثيرها الفعلي على تطوير اللغة العربية، وانتشارها؛ حيث إن كثيرًا ما تُعلن هذه المبادرات في إطار احتفالي، ويظل قياس أثرها الحقيقي مسألة تحتاج إلى متابعة، وتقييم مستمرين، ولا يُنسى في هذا السياق أهمية جائزة الملك فيصل التي تُعتبر إحدى أهم الجوائز التي تساهم في تعزيز اللغة العربية"، وعلى المستوى الدولي، ومنذ عام 1948م عملت اليونسكو بشكل مستمر على تعزيز اللغة العربية عالميًّا؛ حيث كانت البداية في الدورة الثالثة للمؤتمر العام للمنظمة التي عُقدت في بيروت، والتي شهدت إقرار اللغة العربية كإحدى لغات العمل الرسمية في المنظمة، وكان هذا القرار بداية لمسيرة طويلة من الجهود المستمرة لتوسيع حضور اللغة العربية على الصعيدين: الدولي، والمحلي، وواصلت اليونسكو عملها على تعزيز استخدام اللغة العربية من خلال إطلاق العديد من المبادرات الداعمة، وأبرز هذه المبادرات: تمثل في تمويل مبادرة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود في عام 2007م؛ حيث تم تخصيص 3 ملايين دولار أمريكي من قبل المملكة العربية السعودية لدعم اللغة العربية داخل اليونسكو، وهذه المبادرة ساعدت في تحسين الترجمة الفورية، والنصوص الإعلامية على الإنترنت؛ فضلًا عن تعزيز استخدام اللغة العربية في مختلف الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، وإضافة إلى ذلك كانت اليونسكو قد أسست "اليوم العالمي للغة العربية" في 28 أكتوبر 2012م؛ ليكونَ مناسبة سنوية لتعزيز الوعي بأهمية اللغة العربية على الصعيدين: الثقافي، والعلمي، وتعزيز مكانتها في مختلف أنحاء العالم، ومع ذلك؛ فعلى الرغم من هذه الجهود المستمرة لا تزال اللغة العربية تواجه العديد من التحديات في العصر الحالي، ومن أبرز هذه التحديات:

1

هيمنة اللغة الإنجليزية: حيث تسيطر الإنجليزية على مجالات التعليم، ووسائل الإعلام، والتقنيات الحديثة؛ ممايجعل اللغة العربية في موقف متراجع في العديد من المجالات.

2

قلة المحتوى التعليمي باللغة العربية: لا يزال هناك نقص في البرامج التعليمية المتخصصة، هذا بالإضافة إلى قلة المحتوى المتاح باللغة العربية في المجالات التقنية، والعلمية؛ مما يؤثر على قدرة المتحدثين بالعربية على التفاعل مع التطورات العالمية.

3

غياب قوانين حماية اللغة: رغم الجهود المبذولة إلا أن هناك نقصًا في التشريعات التي تضمن حماية اللغة العربية في مختلف المجالات، خاصة في مجالات، مثل: التعليم، والإعلام.

ولتجاوز هذه التحديات من المهم أن تتضافر جهود مختلف الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية لتطوير برامج تعليمية تشجع على استخدام اللغة العربية في مجالات العلم، والتكنولوجيا، وكذلك سن قوانين، وتشريعات تحمي اللغة العربية من التراجع في ظل العولمة الثقافية.

تعزيز اللغة العربية من خلال الترفيه، والتعليم المبتكر:

يُعَدُّ استخدام الترفيه الموجه للأطفال، والناشئة من الحلول الفعّالة لدعم دور اللغة العربية، وتعزيزه، ومن خلال توظيف اللغة بطريقة إبداعية، ومبتكرة في صناعة المحتوى الترفيهي يمكن زيادة الاعتماد عليها في حياة الأطفال، والشباب بشكل مرح،وجذاب؛ إذ يهدف هذا النوع من الترفيه إلى تعويض النقص في تعليم اللغة العربية، وتعزيز استخدامها في سياقات ممتعة،وشيّقه.

فعلى سبيل المثال: قدمت قناة "سبيستون" مجموعة من الأعمال المميزة في مسلسلات الأطفال باللغة العربية، مثل: دبلجة مسلسلات "زينة، ونحول"، و"مغامرات السندباد"، و"غرندايزر"، و"جزيرة الكنز"، كما قدمت مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك التابعة لمجلس التعاون الخليجي أعمالًا ترفيهية هادفة، مثل: البرنامج التربوي "افتح يا سمسم"، هذا بالإضافة إلى دبلجة أعمال يابانية، مثل: "عدنان، ولينا"، وأدى محتوى هذه المسلسلات الناطقة بالعربية الفصحى دورًا مهمًّا في تقوية حب اللغة العربية بين الأطفال، واتباع قواعدها؛ مما ساعد على الحفاظ عليها بين الأجيال السابقة.

إذن يمكن تطوير هذا النوع من المحتوى الترفيهي لاستمرار تأثيره الإيجابي، ولغرس حب اللغة العربية لدى الأطفال،واليافعين بطرق ممتعة، وهادفة؛ مما يعزز استخدامها في حياتهم اليومية، ويجب أن يكون التركيز في تعليم اللغة العربية على الوسائل الحديثة التي يمكن استخدامها لإكساب النشء مهارات اللغة العربية، هذا مع الاستفادة من البرامج الحاسوبية،والوسائل التعليمية الجذابة؛ فتعد الألعاب التعليمية جزءًا أساسيًّا من هذا المنهج؛ إذ تكتظ الساحة بالعديد من الألعاب اللغوية التي يمكن أن تشكل مصدرًا مهمًّا للتعلم؛ ومن هنا يأتي دور وزارة التعليم في توفير هذه الألعاب، وتوجيه استخدامها؛ بحيثتكون مرافقة للطالب داخل الفصل الدراسي، وفي منزله؛ مما يساهم في تنمية مهاراته اللغوية في الاستماع، والمحادثة،والقراءة، والكتابة.

دور اللغة العربية في تحسين التواصل بالقطاع الصحي:

تُعتبر اللغة العربية أداة أساسية في تعزيز التواصل الفعّال بين الممارسين الصحيين والمرضى في المملكة العربية السعودية، خاصة مع تنوع الجنسيات، واختلاف اللغات بين الأطباء، والممرضات، والمرضى؛ إذ من المهم أن يتم التحدث بلغة مشتركة بين الممارس الصحي والمريض، الأمر الذي يساعد في تحسين جودة الرعاية الصحية، ويحد من حدوث الأخطاء الطبية الناتجة عن سوء الفهم

وفي السعودية؛ حيث يشكل غير الناطقين بالعربية نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الصحي يصبح من المهم للغاية تعليم الممارسين الصحيين اللغة العربية، خاصة الممرضات، والممرضين، ومن بين الحلول المطروحة إدراج برامج تعليمية قصيرة أثناء العمل تركز على تعلم المصطلحات الطبية الأساسية، وأسماء الأمراض، والإصابات، وأجزاء الجسم باللغة العربية، ولكن تنفيذ هذه البرامج يواجه بعض التحديات، مثل: ضغط العمل، ونقص عدد الممرضات، هذا إضافة إلى غياب قنوات اقتصادية فعّالة لدعم تدريب الممارسين الصحيين على اللغة العربية.

ومع التطور التكنولوجي يمكن للبرامج الموجهة نحو التعلم الذاتي أن توفر فرصة للممارسين الصحيين لتعلم اللغة العربية بمرور الوقت، خاصة إذا أصدرت الجهات التنظيمية قوانين تلزمهم بتعلم اللغة قبل قدومهم إلى المملكة، أو خلال فترة عملهم فيها، وهذا التوجه قد يفتح سوقًا جديدة لخريجي الجامعات السعودية في تعليم اللغة العربية عن بُعد؛ مما يعزز سوق الدروس الخاصة كما هو الحال في تعلم اللغة الإنجليزية؛ فإحدى التجارب الناجحة في هذا المجال هي المعاهد التي طبّقت برامج تعليمية باللغة العربية للممارسين الصحيين؛ حيث أظهرت الدراسات نجاحًا ملحوظًا في تقليص حاجز اللغة إلا أن نجاح هذه البرامج يعتمد بشكل كبير على قناعة المسؤولين المعنيين، ومدى الالتزام بتطبيق هذه المبادرات، ومن جهة أخرى أثبتت بعض الدراسات الطبية أن وجود حاجز لغوي بين الطبيب والمريض قد يؤدي إلى أخطاء طبية، وفي حالات عديدة تحدث هذه الأخطاء؛ وذلك نتيجة لعدم فهم الممارس الصحي للغة المريض؛ مما يؤدي إلى سوء الفهم في تشخيص المرض، أو وصف العلاج، وفيبعض الدول، مثل: تركيا، وماليزيا يتعلم العاملون في القطاع الصحي اللغة المحلية تدريجيًّا من خلال حاجتهم إليها في حياتهم اليومية؛ مما يقلل من حدوث مثل هذه المشاكل، وفي هذا الإطار تبرز أهمية ما يأتي:

1. تعليم اللغة العربية للممارسين الصحيين الأجانب: يُقترح تضمين شرط تعلم اللغة العربية في العقود المبرمة مع الممارسين الصحيين الأجانب؛ بحيث يتعلمون اللغة قبل وصولهم إلى المملكة، أو خلال فترة قصيرة بعد وصولهم.
2. إطلاق برامج تعليمية: من الضروري دعم البرامج التعليمية الخاصة بالقطاع الصحي التي تركز على اللغة العربية؛ وذلك مع تشجيع الممارسين الصحيين على استخدام هذه البرامج.
3.تطوير تشريعات لضمان تطبيق البرامج: ينبغي تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق هذه البرامج؛ سواءً لأغراض صحية، أو تجارية؛ وذلك من خلال تشريعات، أو أنظمة لضمان تفعيلها بشكل فعّال.
4.الاستفادة من التجارب السابقة: ينبغي الاستفادة من التجارب الناجحة التي قامت بها المعاهد التعليمية لتعليم اللغة العربية في المؤسسات الصحية.

أهمية اختبارات القياس لتعليم اللغة العربية، وتطويره:

تُعد الاختبارات القياسية من الأدوات التعليمية، والبحثية الأساسية التي تساهم في تحسين تعليم اللغة العربية، وتوفر بيانات دقيقة حول مستوى المتعلمين؛ مما يساعد في تطوير المناهج التعليمية، وجعلها أكثر كفاءة وفعالية؛ لذا تؤدي هذه الاختبارات دورًا محوريًّا في تطوير تعليم اللغات، خاصة في مجال تعليم اللغة الثانية بطريقة موضوعية، ومتقنة

وفي مجال اللغة العربية يعاني النظام التعليمي من نقص الاختبارات المعيارية الفعالة لقياس إتقان اللغة، ومن بين المشاريع البارزة التي تسعى لسد هذا الفجوة يأتي اختبار مفردات اللغة العربية للناطقين بغيرها (ARABIC-VLT) الذي يُعتبر أول اختبار معياري مصمم لقياس مستوى المفردات العربية لدى المتعلمين غير الناطقين بها، وهذا الاختبار يقيس مستويات المفردات العربية عبر خمسة مستويات؛ بدءًا من الكلمات الأكثر شيوعًا، ووصولًا إلى الكلمات الأقل استخدامًا

وتستهدف هذه المبادرات تعزيز تعليم اللغة العربية، وخاصة للناطقين بغيرها؛ بما يساعد في تحسين الكفاءة اللغوية،وتوسيع نطاق تعلم اللغة. وفي هذا السياق تُعَدُّ مبادرةُ "دعم القراءة" من المبادرات المهمة التي تسهم في تعزيز الأمن اللغوي؛ حيث تعمل على معالجة أزمة القراءة لدى الأطفال، وتعزيز مهاراتهم اللغوية منذ سن مبكرة، وتهدف المبادرة إلى إدخال القراءة كنشاط يومي في المدارس؛ مما يساهم في تنمية المفردات، وتعزيز الفهم القرائي لدى الطلاب، وتوسيع نطاق استخدام اللغة العربية في الحياة اليومية

وإلى جانب ذلك يُعتبر اختبار مفردات اللغة العربية للناطقين بغيرها أداة مهمة لتحديد مستوى الكفاءة اللغوية للمتعلمين غير العرب؛ مما يسهل للمؤسسات التعليمية تصميم خطط تدريس أكثر فعالية، ويساعد الاختبار- أيضًا- في تشجيع تعلم العربية؛ وذلك من خلال توفير نظام تقييم موضوعي؛ مما يعزز الثقة في تعلم اللغة، وتحديد الصعوبات التي قد يواجهها المتعلمون؛ فإن نشر هذه الاختبارات يُسهم في دعم مكانة اللغة العربية على الصعيدين: المحلي، والدولي، ويُعتبر جزءًا من الجهود المستمرة لضمان أمن اللغة العربية، وحمايتها من التراجع، وهذا يشمل تطوير محتوى تعليمي محفز للأجيال الجديدة، كما في مبادرة دعم القراءة، ونشر اللغة على المستوى العالمي بطرق أكاديمية حديثة، كما في اختبار المفردات العربية، هذا بالإضافة إلى تفعيل السياسات اللغوية لحماية اللغة من التحديات؛ إذ إن تعزيز مكانة اللغة العربية ليس مقتصرًا على حدود الدول الناطقة بها فقط؛ بل يتطلب إستراتيجيات متكاملة تشمل تطوير التعليم، ونشر اللغة عالميًّا، وتفعيل السياسات التي تدعم استخدامها في مختلف المجالات.

مكانة اللغة العربية في المملكة العربية السعودية- رؤية إستراتيجية:

تُعرف اللغة العربية بلغة (الضاد)؛ حيث تُعَدُّ اللغة الوحيدة التي تحتوي على هذا الحرف، كما مُنِحَتْ شرفًا إلهيًّا بأن تكون لغة القرآن الكريم، ولغة أهل الجنة، وبناءً على هذا الاصطفاء أصبح من الضروري الاهتمام بها، وحمايتها، ولتحقيق ذلك يُفترض أن يُدعم هذا الاهتمام بقرار سياسي سعودي؛ إذ يُقال: "إِنَّ اللهَ لَيَزَعُ بالسلطان مَا لَا يَزَعُ بالقرآن"؛ مما قد يؤدي إلى إصدار قانون يضمن حماية اللغة العربية، وسلامتها، ويعزز استخدامها، ويُرسخ دورها في تكوين الهوية العربية الإسلامية،كما ينبغي أن تُنفَّذَ أحكام هذا القانون؛ بما يضمن المحافظة على اللغة العربية، وفي ظل الهوية المتميزة للمملكة العربية السعودية التي تستند إلى مكانتها العربية، والإسلامية، والعالمية، وإرثها الحضاري، والتاريخي يُعَدُّ التشريعُ الركيزةَ الأساسيةَ التي تُبنى عليها السياسات اللغوية؛ ونظرًا إلى أن نظام الحكم في المملكة يقوم على الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم المنزل باللغة العربية، والمستمدة من السنة النبوية المطهرة، وهذا التشريع الإسلامي يُسهم في تكوين شخصية المملكة على جميع المستويات، ويحقق التوازن بين الحفاظ على الثوابت والقيم الأصيلة، ومن أهم هذه الثوابت: اللغة العربية، وبناءً على ذلك يُوصى بأن يُعتمد قرار سياسي سعودي يُفضي إلى قانون ملزم يضع نظامًا واضحًا لدعم اللغة العربية؛ بحيث تُعتمد كلغة المخاطبة، والتعامل الرسمي على المستويين: المحلي، والدولي في جميع المجالات السياسية،والاقتصادية، والاجتماعية، ومن شأن هذا القانون أن يضمن حماية اللغة العربية، وتعزيز مكانتها محليًّا، وعالميًّا، ولتطبيق هذه القرارات بفعالية يُقترح إنشاء "جهاز الأمن اللغوي" الذي يمكن أن يُدرج ضمن عدة قطاعات، مثل: وزارة الثقافة، ووزارةالتعليم، والهيئات المعنية بالاتصالات.

كما يمكن الاستفادة من التجارب العالمية، مثل: تجربة فرنسا التي أصدرت مرسومًا قانونيًّا لحماية اللغة الفرنسية، وعملت على تطبيقه بحزم، وإضافة إلى القوانين تُعَدُّ الحملاتُ الإعلاميةُ القويةُ على مستوياتٍ مختلفةٍ من الوسائل الفعالة لتعزيز استخدام اللغة العربية؛ وذلك مع إشراك المؤسسات الحكومية، وكبار المسؤولين في هذه الجهود، وتوثيق التزامهم بها سنويًّا، كما يمكن تشجيع الشركات على تنفيذ برامج مسؤولية اجتماعية لدعم تعليم اللغة العربية لمنسوبيها، وأبنائهم؛ بل وحتى اشتراط اجتياز مستوى (مبتدئ) في العربية لتجديد رخص العمل، كما يُقترح وضع مؤشر لاستخدام اللغة العربية لدى الشركات؛ بحيثيُدرج في تقارير الحوكمة، والاستدامة (ESG) ، ويُستخدم في تصنيف الشركات؛ وفق مدى التزامها بدعم اللغة العربية؛ مما قد يشجع على الابتكار في هذا المجال، وعلاوة على ذلك يمكن تعزيز فرص العمل للسعوديين من خلال اشتراط إجادة اللغة العربية في القطاعات الحكومية، والخاصة؛ فالجهود السابقة التي بذلتها المملكة لحماية اللغة العربية، مثل: اعتمادها كلغة رسمية في منظمة الإنتربول عام 1995م رغم التحديات تثبت أن قوة اللغة مرتبطة بقوة الدولة التي تمثلها، ومع القوة الاقتصادية،والدبلوماسية للمملكة اليوم يمكنُ أَنْ تُعَادَ للغةِ العربيةِ مكانتُهَا المتميزةُ عالميًّا، ولتحقيق ذلك يجب مواصلة العمل على عدة محاور، من بينها ما يأتي:

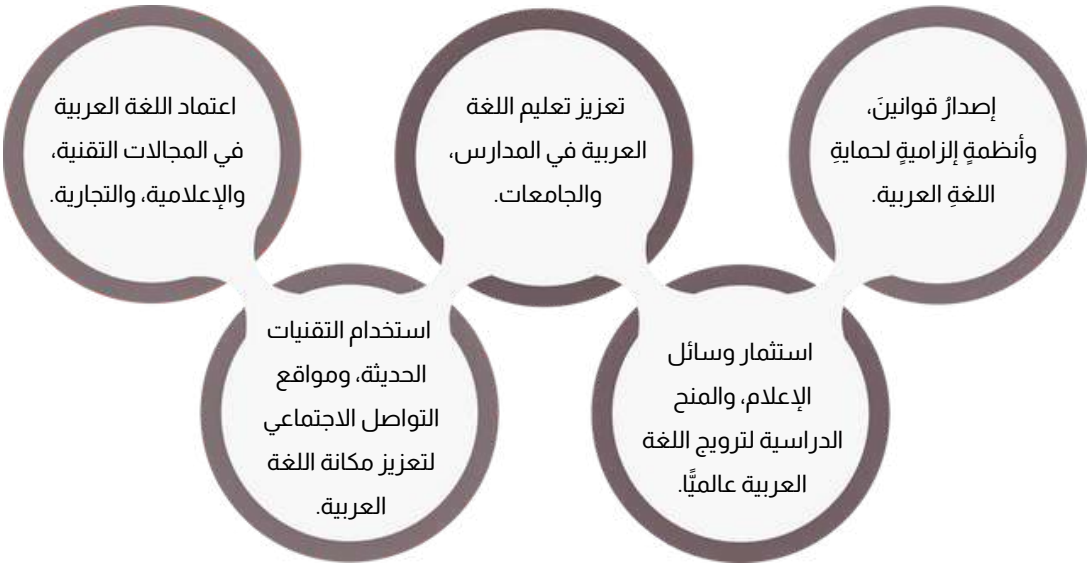

ويبقى دور وزارة التعليم هو الأهم في هذه الجهود؛ نظرًا لأنها الجهة التي تؤثر على ملايين الطلاب في سنوات تكوين المعرفة؛ مما يجعل إلزامية التعليم باللغة العربية خطوة أساسية؛ وذلك لضمان استمرار تأثيرها على الأجيال القادمة، وفي النهاية لا بد من تأكيد التواصل الرسمي باللغة العربية، وإلزام الجهات بتوفير ترجمة دقيقة لمصطلحاتها بالتنسيق مع مجمع الملك سلمان للغة العربية؛ وذلك لضمان بقاء اللغة العربية في المقدمة، ومواكبتها للتطورات الحديثة.

التوصيات:

1-تعزيز استخدام اللغة العربية بالوسائل الآتية:

- تأكيد أهمية دور الأسرة في إكساب مهارات اللغة، وتنميتها لدى النشء.
- اعتماد استخدام اللغة العربية كلغة رسمية للتخاطب، والتعامل في التقنية، والإعلام، والتجارة، وغيرها.
- توظيف اللغة العربية كلغة رسمية رئيسة في كافة المحافل، والمؤتمرات المحلية.
- تفعيل الاحتفال بيوم اللغة العربية، وتعزيز مكانتها في نفوس أفراد المجتمع.
- إنشاء منصات إلكترونية لتشجيع استخدام اللغة العربية في مختلف المجالات، مثل: المدونات، والمواقع التعليمية.

2- تطوير المناهج، والبرامج التعليمية على الوجوه الأتية:

- دراسة واقع مناهج اللغة العربية بمراحل التعليم العام لتوجيه مخططي المناهج للعمل على تطويرها؛ وذلك لتحسين مستوى أداء الطلبة في مهارات اللغة العربية.
- ضرورة العودة إلى اعتماد مقررات الكتابة، والقراءة، والإملاء، والتعبير كمقررات أساسية في المرحلة الابتدائية،والمتوسطة.
- دمج موضوع التذوق الأدبي، والخطابة ضمن محتوى مناهج اللغة العربية بمراحل التعليم العام.
- تخصيص مقرر مستقل لتدريس القرآن الكريم، وتفسيره في المرحلة الجامعية، أو دمجه ضمن مقرر الثقافة الإسلامية.
- تطوير برامج تدريب المعلمين لتدريس اللغة العربية، مع التركيز على استخدام تقنيات التعليم الحديثة.
- تأكيد تعزيز مكانة اللغة، وتقويتها داخل المدارس العالمية؛ ولاسيما البكالوريا الدولية.

3- دعم البحث، والتطوير بالطرق الآتية:

- تركيز الجامعات على المشروعات، والكراسي البحثية التي تصب في حوسبة اللغة العربية.
- إنشاء هيئة وطنية للأمن اللغوي تشرف على تنفيذ السياسات اللغوية في المؤسسات التعليمية، والإعلامية.
- تعزيز التعاون مع مؤسسات الذكاء الاصطناعي؛ وذلك بغرض تطوير أدوات لغوية حديثة تناسب الجيل الجديد.
- تشجيع الأبحاث، والدراسات التي تركز على تحليل المحتوى العربي، وتصنيفه في الفضاء الرقمي.
- الحث على إجراء المزيد من الدراسات البحثية، ومعرفة مكامن الخلل.

4- تحسين جودة المحتوى بالسُّبُلِ الآتية:

- ضرورة إلزام جميع المؤسسات بتوفير مدقق لغوي؛ وذلك لمراجعة المحتوى الذي تنشره، والخطابات التي تُوجه إلى الداخل، والخارج.
- إنشاء نظام ذكي لتحليل الجمل العربية؛ مما يسهم في تحسين الترجمة الآلية، وتطوير المساعدات الذكية.
- تسويق مراكز اللغة العربية، ومعاهدها؛ وذلك بتقديم الدعم للبرامج، والمبادرات التي تعود بالنفع على معدّيها،ومقدّميها على السواء.
- تطوير أدوات تقنية لتحليل جودة المحتوى العربي، وتقديم تقارير دورية حول مستوى الكتابة.

5- إستراتيجيات التعريب، والمصطلحات تقوم على ما يأتي:

- تخصيص لجان على مستوى مجلس التعاون، أو على الصعيد العربي؛ وذلك لتعريب المصطلحات العلمية الجديدة.
- إنشاء مكتبة لمصادر الموضوعات المتعلقة بالأمن اللغوي، والهوية.
- تطوير قواعد بيانات للمصطلحات الجديدة؛ وذلك بالتعاون مع الأكاديميين، والخبراء المختصين.

6- التوعية الثقافية، والإعلامية عن طريق ما يأتي:

- الاستثمار الثقافي من خلال وسائل الإعلام، والقنوات الفضائية، وكراسي البحث، والمخطوطات، والخط العربي.
- استثمار مواقع التواصل الاجتماعي، والتقنية، ووسائل الإعلام الحديثة، والفن في تعزيز مكانة اللغة العربية.
- تنظيم حملات إعلانية واسعة تشيد باستخدام اللغة، وتظهر الجانب الإيجابي لدعم اللغة العربية.
- إطلاق مشاريع توعوية تستهدف الفئات المختلفة من المجتمع؛ وذلك لتعزيز أهمية اللغة العربية.
- تقديم برامج تعليمية باللغة العربية لجميع العاملين غير الناطقين بها؛ وذلك في مختلف القطاعات لمساعدتهم في التواصل مع الآخرين في مجال عملهم.
- تقديم محتوى إعلامي ترفيهي للطفل مبني على اللغة العربية الفصحى؛ مما يحفز إكساب الطفل لغته الأم بطريقة ترفيهية.

7- تقييم الاستخدام، ومراقبته بما يأتي:

- تطبيق القرارات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم، والمختصة باللغة العربية.
- إنشاء قطاع رقابي لضبط استخدام اللغة في القطاعات الحكومية، والأهلية.
- دراسة واقع استخدام اللغة على المستوى المحلي، والوقوف على أسباب التدني، ومهدداته.
- العمل على تذليل المسببات لحماية اللغة العربية.
- الاستفادة من التجارب العالمية المختصة بالجانب اللغوي.

8- دعم الاقتصاديات اللغوية بما يأتي:

- على متخذي القرار في المملكة جعل اقتصاديات اللغة العربية من الأولويات، والتعامل مع ملف اللغة كملف استثماري، ورافد اقتصادي مهم.

المصادر والمراجع

1-أحمداي، محمد، من التخطيط اللغوي إلى الأمن اللغوي: دور التخطيط اللغوي في تنمية واقع اللغة العربية في الوطن العربي، مركز نماء للبحوث.

2-الباهلي، محمد) 2018م). اللغة، والأمن القومي، صحيفة الاتحاد، 18 يناير 2018م، https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/

3-الحمادي، علي عبد القادر، التخطيط اللغوي، الموقع الرسمي: https://dralialhammadi.com/

4-الذوادي، محمود (2013م)، الازدواجية اللغوية الأمارة: ارتباك الهوية، وتصدعها، منشورات تبر الزمان، تونس.

5-زرقي، حمزة (2019م). التخطيط اللغوي، وأثره في تنمية المهارات اللغوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم اللغة العربية، والأدب العربي، كلية الآداب، واللغات، جامعة ابن خلدون، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – تيارت.

6-سلمان، عزمي محمد حمود عيال، العراقة اللغوية: دراسة في محافظة العربية، ووضوحها، كلية العلوم، والآداب، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية. نشر في مجلة الجامعة القاسمية للغة العربية، وآدابها، مجلة علمية نصف سنوية، المجلد 3، العدد 1 ذو للحجة 1445هـ يونيو 2024م.

7-الشارخ، محمد (2021م). مقال بعنوان: اللغة العربية كقوة ناعمة، صحيفة الجزيرة، https://www.al-jazirah.com/2021/20210520/ar2 .htm

8-الشريف، محمد صلاح الدين. (2018م). اللسانيات، والتكامل الثقافي المتوازن في تعليم العربية لسانًا أول، تونس، مركز الملك عبد الله.

9-صالح، محمود إسماعيل. (2017م). بحث بعنوان: اللغة العربية، ومنزلتها بين اللغات، ضمن كتاب (قيمة اللغة العربية) من تأليف عدة باحثين، تحرير: سعود بن سليمان اليوسف، مباحث لغوية 32، من منشورات مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض.

10-الضبيب، أحمد بن محمد. (2014م). مستقبل اللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة العربية.

11-عاجب، محمد الفاروق. (2019م). الهوية، والأمن اللغوي في ظل العولمة، مجلة إشكالات في اللغة، والأدب/ مجلد 8 /عدد 3، مركز البحث في العلوم الإسلامية، والحضارية بالأغواط، الجزائر.

12-الغالي، ناصر بن عبد الله. (2017م). رعاية اللغة العربية في المنظمات الدولية: دراسة حالة لجهود المملكة العربية السعودية، ضمن كتاب: الجهود السعودية في خدمة اللغة العربية السياسات، والمبادرات، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

13- الغميّز، بندر. (2020م). مقال بعنوان: لغة الإنسان، والكائنات الأخرى. https://www.al-jazirah.com/2020/20201023/cm1.htm

14- الغميّز، بندر. (2024م). لقاء بعنوان: علينا تعليم اللهجات عند تعليمنا للعربية، على منصة بودكاست فنجان، نشر على اليوتيوب في يوم 2020/15/7م https://www.youtube.com/watch?v=ITp8hIJKGTo

15- القاسمي، عليّ، لغة الطفل العربي، والمنظومة اللغوية في التعليم: دراسات في السياسة اللغوية، وعلم اللغة النفسي، مكتبة لبنان ناشرون.

16- المحمود، محمود بن عبد الله. (2018م). التخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية السنة الثالثة، العدد السادس.

17- المحمود، محمود بن عبد الله. (2020م). السياسة اللغوية السعودية: تحليل، ودراسة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب، والعلوم الإنسانية.

18- المزيد، خالد محمود عسود. (2021م). الأمن اللغوي العربي: مفهومه، ومصادر، وصور الخطر عليه، ومحفزاته، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد السادس، والخمسون.

19- كوبر، روبرت. ل. (2006م). التخطيط اللغوي، والتغير الاجتماعي، ترجمة: أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام سرت، ليبيا.

20- فيكوتسكي، ليف. (2013م). الفكر، واللغة النظرية الثقافية التاريخية، ترجمة/ عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب

21-https://www.studysmarter.co.uk/explanations/english/sociolinguistics/prestige/

22- https://en.wikipedia.org/wiki/Prestige_(sociolinguistics)#CITEREFKroch1978

23-الرافعي، مصطفى صادق. (2002م). وحي القلم، راجعه: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

24-الحُميد، عبد العزيز. (1429هـ). واقع اللغة العربية، ومستقبلها. مجلة الجمعيّة العلميّة السعوديّة للغة العربيّة، ع 1.

25- الرافعي، مصطفى صادق. (2002م). تحت راية القرآن، راجعه/ درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

26-الحميد، عبد العزيز. (1433هـ). نحو أطلس لغوي جغرافي للجزيرة العربية - أعمال مؤتمر (اللغة العربية، ومواكبة العصر) المعقود في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في 17-19 جمادى الأولى 1433هـ، في (المحور الثاني - القسم الثاني) ص 226- 269.

27- المانع، عبد العزيز بن ناصر. (د.ت). على خُطى المتنبّي- كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية، وآدابها.

28- المسدّي، عبد السلام. التخطيط اللغوي، والأمن اللغوي، مجمع الملك سلمان.

29-حوار حول: "واقع اللغة العربية في الاستعمال اليومي" مع د. رشيد بلحبيب، موقع مغرس: https://www.maghress.com/oujdia/2114

30-عساكر، خليل محمود. (1949م). الأطلس اللغوي. مؤتمر الدورة الخامسة عشرة، الجلسة الحادية عشرة.

31--https://www.albankaldawli.org/ar/events/2021/06/29/advancing-arabic-language-teaching-and-learning-in-mena

32- https://arabicac.com/ar/articles/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%84%D8%B2-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA

33- أسس اللسانيات النفسية، ترجمة: عقيل بن حامد الشمري، جداول للنشر.

34-اللغة لا تحمي ذاتها- مدخل نظري، وتطبيقي للحماية القانونية للغات، عبد الله بن عبد الرحمن البريدي وآخرون.

35-السبيعي، نافل. (2025م). جامعة الإمام تطلق مبادرات نوعية لترسيخ حضور اللغة العربية عالميًّا. https://sabq.org/saudia/67rvz9ycc8

36-المنيع، خالد عبد الله. (2011م). اختلاف لغة الطبيب.. الفهم الخاطئ يؤثر سلبا في المعالجة! https://www.alriyadh.com/650834

37- https://www.najah.edu/ar/news-archive/myd-kly-ltmryd-twsy-bbn-q-d-bynt-shml-wttwyr-mkny-ktb-tqryr-lhdth-lntj-n-lkht-ltby-lktrwny-fy-lmhdr-lty-lqth-fy-lywm-l-lmy-hwl-l-kht-ltby-/wlmswwly-lntj-nh

38- https://engaztranslate.com/%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A9-%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A7-/%D9%82%D8%AA%D9%84

39- https://arabic.cnn.com/world/article/2023/04/02/italy-parlement-legistlation-english-words

40- https://muashir.ksaa.gov.sa

المشاركون

- **الورقة الرئيسة:** د. مشاعل العيسى
- **التعقيب الأول:** أ.د. عبد العزيز الحميد
- **التعقيب الثاني:** أ.د. عبد الله المفلح
- **التعقيب الثالث:** د. بندر الغميز
- **إدارة الحوار:** أ.د. فوزية الدوسري
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***

- د. إبراهيم الدوسري
- د. إحسان أبو حليقة
- د. أحمد الخطيب
- د. أحمد العساف
- أ. أحمد المحيميد
- د. أماني البريكان
- د. حسام زمان
- د. حمد البريثن
- د. حميد الشايجي
- د. خالد الثبيتي
- د. خالد الرديعان
- د. زياد الحقيل
- د. زياد الدريس
- د. سارة العبد الكريم
- د. سعود الغرابي
- د. سعيد محمد مزهر
- د. عبد الإله الصالح
- د. عبد الرحمن الشبيب
- د. عبد الرحمن العريني
- د. عبد العزيز الحرقان
- د. عبد العزيز العثمان
- د. عبد الله العمري
- د. عبد الله الغفيص
- د. علي الوهيبي
- أ. فائزة العجروش
- د. فهد الغفيلي
- د. فيصل المبارك
- أ. لاحم الناصر
- أ. محمد الأسمري
- د. محمد الثقفي
- د. محمد الغامدي
- د. مساعد المحيا
- د. نادية الشهراني
- د. نوال الثنيان

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com